جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٤٧٠)

ملخص لاوراق العمل البحثية للمرحلة الأولى من مشروع بحث التوطن الصناعى فى مصر حتى عام ٢٠٠٠ وأثره فى تخطيط التنمية الاقليمية

إعــداد

د/ حسيــن طه الفقيــر

مايو ١٩٨٨

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــــــة

تتضمن عملية التنمية احداث تغيرات هيكلية تستهدف الارتفاع بمستوى النمو والتخلص من المعوقات الهيكلية التى تعوق امكانيات النمو فى مختلف الأقاليم وتحد من الاستخدام الكفء للموارد المتاحة .

ان عمليات التنمية الصناعية والتوطن الاقليمي للمشروعات تلعب دورا هاما فى دفع عجلة التنمية فى مختلف الأقاليم . وازالة أسباب عدم التوازن المكانى فى مجهودات التنمية ، ويترتب بالضرورة على هذه العمليات تحقيق معدلات نمو أعلى فى تلك الأقاليم التى كانت تعانى من الاهمال ، والتخلف فى الماضى ، وهذا يعنى أن الاستراتيجية التى تستهدف التوزيع السليم للمشروعات الصناعية على الحيز المكانى القومى هى أساس لتحقيق العائد الأمثل من التنمية الصناعية .

وتشير الارقام الى أن هناك سوء توزيع مكانى للاستثمار بصفة عامة ، والاستثمارات الصناعية بوجه خاص وما ترتب عليه من عدم توازن الهيكل الصناعى ومن ثم عدم توازن توزيع الدخول بين مختلف الأقاليم ، فمن المعروف أن تركيز الاستثمار الصناعى فى أماكن محددة سوف يؤدى بالضروره الى تركيز مقابل فى العمالة الصناعية وما يصاحب ذلك من تيارات للهجرة الداخلية تجاه المناطق الصناعية وبصفة خاصة القاهرة والاسكندرية وما يترتب عليه من مشاكل اقتصادية واجتماعية فى تلك المناطق الصناعية لعدم تجهيزها بالشكل الذى يستوعب تلك الأفواج من المهاجرين من المناطق الأقل تخلفا .

هذه الاسباب — وغيرها كثير — قد حتمت ضرورة العمل على اعداد خريطة صناعية لمصر بحيث تأخذ بعين الاعتبار الموارد المتاحة لكل اقليم وتحاول تخفيض الآثار السلبية للأنماط الصناعية السابقة ، وبهذا يمكن أن تساعد فى اقامة هيكل صناعى متوازن مكانيا .

ولقد تم اعداد عدد محدود من الدراسات فى هذا الاتجاه أخذت جميعها بعين الاعتبار عند اعداد الأجزاء المختلفة لهذه الدراسة .

ويمكن تلخيص الاهداف الرئيسية لهذه الدراسة فى النقاط التالية :ـ

١ ـ صياغة مجموعة متكاملة من الاستراتيجيات الخاصة بالتصنيع والتنمية الاقليمية والتى تستهدف الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة على مستوى الاقليم .

٢ ـ اقتراح نظام للحوافز لجذب المستثمر (عام ـ خاص) للمناطق المخططة .

٣ ـ ترشيد القرارات الخاصة بسياسات المدن الصناعية والمناطق الحضرية الجديدة .

٤ ـ وضع السياسات الخاصة بتوطين العمالة الصناعية المرتبطة بالانتاج الصناعى .

ونتيجة لنجاح معهد التخطيط القومى فى انجاز عدد من الدراسات فى مرحلة سابقة بالتعاون مع المركز الدولى لبحوث التنمية بكندا (I.D.R.C.) واقتناعه بموضوع الدراسة فقد تم الاتفاق على أن يقوم المركز بالمشاركة فى تمويلها كما أوفد خبيرين بمراجعة مقترح الدراسة ووضعه فى شكله النهائى ، حيث تم الاتفاق على أن يتم البحث فى مرحلتين رئيسيتين ، يكون هدف المرحلة الأولى منهما اختبار وتحليل الوضع فى بعض المناطق الصناعية وتحديد العوامل المشجعة والمعوقة لفرص التنمية الصناعية فى هذه المناطق وعلى أن يتم تقييم هذه المتغيرات بنموذج تحليلى أولى ثم يتم تمثيل النتائج فى مجموعة أولية من الخرائط الصناعية ، وهذا هو مجال هذه الدراسة بكل أجزائها .

كما تم الاتفاق على انجاز المرحلة الثانية من الدراسة بعد الانتهاء بنجاح من المرحلة الأولى بحيث يتم بناء واستخدام نماذج تحليلية تمهيدا للوصول الى مجموعة مناظرة من الخرائط الصناعية .

وتمثل المرحلة الأولى من الدراسة ، والمقدمة هنا بشكل أساسى تحليلا تاريخيا لمختلف المتغيرات المرتبطة بالتوزيع الاقليمى أو المكانى أو الحيزى للنشاط الصناعى فى مصر ، حيث تم عرضها فى أبواب خمسة على النحو التالى :ـ

١ ـ التوطن الصناعى والتنمية الاقليمية من الناحيتين النظرية والتطبيقيـــة ٠
٢ ـ التطور التاريخى للتوزيع الاقليمى للاستثمار والانتاج وآثاره على البيئـة ٠
٣ ـ مقومات التنمية الصناعية على المستوى الاقليمـــى ٠
٤ ـ البنية الأساسية للتنمية الصناعية وتوزيعها الاقليمى ٠
٥ ـ السياسات الاقليمية للتوطن الصناعى واستخدام النماذج الرياضية فى تحقيقهـا ٠

ونود أن نشير فى هذه المقدمة الى مجموعة الحقائق الرئيسية التاليـــة :ـ

١ ـ يعتبر هذا البحث نموذجا فريدا للتعاون بين مختلف المراكز العلمية بالمعهد حيث ساهم فى اعداده نخبة من خبراء معظم مراكز المعهد ، وقد بذل الجميع جهدا مشكورا وملموسا فى اعداد الأجزاء البحثية المحددة لكل منهـــم ٠
٢ ـ نتيجة لاختلاف طبيعة الأجزاء البحثية المتباينة من حيث طبيعة البيانات المتاحـــــة والدراسات فقد ترتب على ذلك بالضرورة اختلاف المجال الزمنى للبيانات التاريخيـــــة المستخدمة فى كما منها ، ومع هذا فقد تم الاتفاق على وجود حد أدنى مشترك لعـــدد السنوات التى يجب أن تكون موضع التحليل ٠
٣ ـ سوف يلاحظ القارئ تكرار لبعض النقاط فى أكثر من موقع وهو أمر يصعب تلافيـــه كليـــه حيث أن التكرار قد يلزم لتوضيح نقاط متباينة فى مواقع مختلفـــة ٠
٤ ـ نظرا لاعتماد السادة الباحثين على مصادر مختلفة فقد يجد القارئ بعض الاختلاف فـــى بيانات خاصة بعنصر واحد ، وتعمدنا فى اخراج هذا الجزء من الدراسة الابقاء على مثـل هذه الاختلافات لتكون أمام معدى المرحلة الثانية من الدراسة واختيار أنسبها لبنـــاء النموذج ورسم خرائط التوطن الصناعـــى ٠
٥ ـ حاولنا قدر المستطاع أن تكون مكونات هذه الدراسة مطابقة لما هو مخطط لها ولقد تحقق ذلك بنسبة عالية فيما عدا القليل ونخص بالذكر هنا عدم التمكن فى هذه المرحلة من انجاز الجزء الأخير الخاص بالعلاقات التشابكية بين مختلف الأقاليم والتى نأمل أن يتم انجازهـا كمرحلة تمهيدية للنموذج المقترح ٠

ونرجو أن نكون قد قدمنا هنا تحليلا مفصلا ومفيدا لمختلف العوامل والمتغيرات المرتبطة بالتوزيع الفعلى للنشاط الصناعى فى مصر فى خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

والله ولـــى التوفيـــق .

المشرف على الدراسه
(المرحله الأولـــى)

أ . د . محمد عبد الفتاح منجـــى

المحتويـــات

		الصفحـــــه
	الباب الأول	١
	"التوطن الصناعى والتنمية الاقليمية من الناحيتين النظرية والتطبيقية"	
١/١	التوطن الصناعى والتنمية الاقليمية	١
٢/١	التوطن الصناعى والبيئه	٣
٣/١	الاداره المحليه والتوطن الصناعى فى جمهورية مصر العربية	٤
٤/١	الهيكل المكانى للانتاج الصناعى فى جمهورية مصر العربية	٧
	الباب الثانى	١١
	" التطور التاريخى للتوزيع الاقليمى للاستثمار والانتاج وآثاره على البيئـــــــــه"	
١/٢	الهيكل المكانى للسكان والاستثمار فى جمهورية مصر العربية	١١
٢/٢	الطلب الاقليمى على منتجات القطاع الصناعى فى جمهورية مصر العربية	١٨
٣/٢	النمط الحيزى لانشطة الصناعات التحويلية وبعض آثاره على نوعيـــــة البيئة الطبيعية	٢٠
	الباب الثالث	٢٢
	" مقومات التنمية الصناعية على المستوى الاقليمى"	
١/٣	الموارد البشرية	٢٣
٢/٣	الموارد المائيه	٢٨
٣/٣	الموارد الأرضية والزراعيه	٣١
٤/٣	مصادر الثروه المعدنيه	٣٢

		الصفحه
	الباب الرابع	٣٥
	" البنية الاساسية للتنمية الصناعيه وتوزيعها الاقليمي"	
٤/١	مصادر الطاقه المصرية وهياكلها الارتكازيه	٣٦
٤/٢	قطاع التشييد والاسكان على مستوى المحافظات	٣٩
٤/٣	النقل والتوطن الصناعى بجمهورية مصر العربية	٤٥
٤/٤	التعليم الاساسى على مستوى المحافظات	٥٢
٤/٥	مستوى الخدمات الصحية بالمحافظات	٥٦
	الباب الخامس	٥٨
	سياسات التوطن الصناعى اقليميا واستخدام النماذج الرياضية فى تحقيقها	
٥/١	سياسات التوطن الصناعى اقليميا	٥٩
٥/٢	بناء النماذج واستخدامها فى التوطن الصناعى .	٦٢

الباب الأول

التوطن الصناعى والتنميـــــة الاقليمية من الناحية النظرية والتطبيقية

الباب الاول

التوطن الصناعى والتنمية الاقليمية من الناحية النظرية والتطبيقية

عنيت الدراسة فى هذا الباب ببيان بعض الاعتبارات النظرية والتطبيقية الهامة للعلاقة التشابكية بين التوطن الصناعى والتنمية الاقليمية وذلك فى اربعة فصول :

الأول : التوطن الصناعى والتنمية الاقليمية :

يعرض هذا الفصل الاطار النظرى العام لتوطن الانشطة خاصة الصناعية منها والعوامل التى تؤثر على سياسات التوطن الصناعى فى النظم الاقتصادية المختلفة والبلدان النامية وذلك على النحو التالى :

١ ـ الافكار الاساسية ومناهج التوطن :

أوضحت الدراسة ان نظريات التوطن قد نشأت فى كنف النظام الرأسمالى ولذلك فان الاقطار الاساسية لنظرية التوطن انما تعتمد على الادوات التحليلية الرئيسية لهذا النظام بصورة خاصة وعلى النظرية الاقتصادية بصورة خاصة. وأبرزت الدراسة ان تصنيف مناهج التوطن الصناعى تختلف تبعا لعلاقة التوطن بالنظرية الاقتصادية العامة او نظرية التنمية الاقتصادية وهو ما استتبع عرض النقاط التالية :

(أ) الافكار الاساسية المتعلقة بالتوطن فى الفكر الاقتصادى قديمة وحديثة والادوات التحليلية الهامة التى تعتمد عليها .

(ب) مناهج التوطن وعلاقتها بالنظرية الاقتصادية فى ظل منهجى التوازن الجزئى والتوازن الكلى والاسواق المختلفة .

٢ — العوامل المؤثرة على سياسة التوطن الصناعى فى النظم الاقتصادية المختلفة:

تعتبر سياسات التوطن فى ادبيات التخطيط والتنمية بكثير من المتغيرات التى ترتبط ارتباطا وثيقا بالنظام الاقتصادى والسياسى والاجتماعى فى كل من الاقتصاديات المتقدمة والآخذه فى النمو. أن هذه الحقيقة يتوقف عليها نوع التدخل المباشر او غير المباشر وظروف كل من هذين النوعية من التدخل.

وفى كل الاحوال فان سياسات التوطن يجب ان تنصرف الى تحقيق اربعة أهداف:

١ — زيادة معدلات النمو فى انتاجية العمل

٢ — الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية المتاحة

٣ — حل مشكلات التخلف

٤ — حل المشاكل الناتجة عن عدم التنسيق بين الخطط الاقليمية والقومية

وتخلص الدراسة من مناقشة النقاط السابقة الى تصنيف العوامل التى تؤثر على سياسات التوطن وتحصرها فى أربع مجموعات:

المجموعة الاولى : اقتصادية: وتتمثل فى الموارد الاولية والطاقة وتوزيعاتها والاصول الرأسمالية والتكنولوجيا المتاحة والامكانات التحويلية بالاضافة الى الهيكل الخيرى ووسائل النقل وتكلفته واحجام المشروعات.

المجموعة الثانية : عوامل اجتماعية وتتمثل فى العنصر البشرى ومعدلات النمو فى قوة العمل والمهارات المختلفة، العوامل الثقافية والقيم السائدة والهيكل الطبقى وحركات الهجرة السكانية، مستويات المعيشة وتوزيع الدخل وانماط التحضر الخ.

المجموعة الثالثة : ظروف سياسية ومؤسسية: ويتمثل فى سلطات الدولة ومدى تدخلها، نوع التخطيط المتبع ومناصيمة وادواته، نظام المعلومات السائد، والنظم والهيكل المؤسسى له.

العوامل الاخرى : وتتعلق بالبيئة واثر المشروع عليها ، الامن العسكرى الداخلى والخارجى ، امكانيات خلق تجمعات صناعية ، العلاقة بين مستويات السلطة واهداف سياسات التوطن ومداها .

وفى نهاية هذا الفصل نعرض الدراسة لمكونات المجتمع المصرى الحضرية والريفية والعوامل الضرورية لتحسين الهيكل الاقليمى القطاعى بما يحقق اقصى كفاءة ممكنة وبالذات للمناطق المتخلفة .

الثانى : التوطن الصناعى والبيئة :

يتناول هذا الفصل مجموعة من المفاهيم النظرية المتعلقة بالبيئة والتلوث البيئى الناشئ عن التوطن الصناعى ، ويتناول ايضا دور المخطط الاقليمى فى حماية البيئة والتقليل من اضرار التلوث الذى يمكن ان ينجم من التوطن الصناعى للانشطة اقليميا .

لقد تم هذا التناول خلال ثلاثة اجزاء :

الجزء الاول : المفاهيم المتعلقة بمصطلح البيئة :

تعلقت هذه المفاهيم بنظام البيئة والانظمة الفرعية لهذا النظام اجتماعية ، طبيعية واصطناعية ومدى الارتباط القائم بين هذه الانظمة والانسان على اساس ان العلاقة بين الانسان والبيئة هى التى يتبين منها مدى الاستخدام الرشيد للموارد البيئية وتطويرها او العكس .

الجزء الثانى : مشكلة التلوث الصناعى

أوصت الدراسة ان هذه المشكلة هى مشكلة اجتماعية اقتصادية يرتبط بحدوثها وتواجدها نوعان من الآثار الكمية والآثار والاثار النوعية وبينت الدراسة انه بينما يمكن قياس الاثار الكمية

الكمية بمقاييس مباشرة فان الاثار النوعية لا يمكن تجسيدها بنفس هذه المقاييس ثم عرضت الدراسة لاهم انواع الملوثات ومصادر انبعاثها من الانشطة الصناعية المختلفة والاضرار التى يمكن قياسها كميا منها . واختتمت الدراسة بعرض بيان لتكلفة وعائد الانشطة الصناعية المرتبطة بمكافحة التلوث.

الجزء الثالث : الاعتبارات البيئية والتوطن الصناعى :

يكشف هذا الجزء عن الدور الاساسى للمخطط الاقليمى فى اطار حماية البيئة والتوطن الارشد للانشطة الصناعية وحصرت دور المخطط الاقليمى فى ثلاث مهام اساسية هى :

١ ـ العمل على منع انبعاث الملوثات من الانشطة الصناعية

٢ ـ مكافحة التلوث او تنظيف البيئة

٣ ـ تخفيف اضرار التلوث

ان هذه المهام السالفة يجب ان تتضمنها الخطط الاقليمية المتعلقة بتوطن الانشطة الصناعية حفاظا على البيئة وتنمية مواردها بأنظمتها المختلفة.

الثالث : الادارة المحلية والتوطن الصناعى فى جمهورية مصر العربية :

استهدفت الدراسة فى هذا الجزء ليس فقط عرض الجوانب النظرية المتعلقة بمفهوم الادارة المحلية واهدافها والعوامل المؤثرة عليها ولكن ايضا التتبع التاريخى لدور المحليات فى المجتمع المصرى توصلا لابراز العلاقة الحالية بين التخطيط والادارة المحلية من ناحية وبين الاخيرة وتوطن المشروعات فى مصر من ناحية اخرى :

أولا : مفهوم الادارة المحلية واهدافها ووظائفها والعوامل المؤثرة عليها :

١ ـ مفهوم الادارة المحلية واهدافها ووظائفها :

تناول هذا الجزء مفهوم الادارة المحلية كنظام من انظمة الادارة العامة وكأداة من ادوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلى

وكأسلوب لتوزيع الوظيفة الادارية للدولة بين المحليات والسلطة المركزية . واهم الاهداف التى ركزت عليها الدراسة لقيام المحليات هى :

- الوفاء باحتياجات السكان المحلية
- حفز الطاقات المحلية مع النمو الذى يؤدى الى زيادة الرفاهة المجتمعية .
- تقليل الفوارق الاقليمية واشاعة الاسلوب الديمقراطى فى المجتمع .

واختتم هذا الجزء بتناول مجموعتين من وظائف الادارة المحلية مجموعة وظائف سياسية واخرى تنموية .

٢ — العوامل التى تؤثر على الادارة المحلية :

تعرض هذا الجزء مقدما الى اهم السلبيات التى يمكن ان تنجم نتيجة تجاهل هذه المؤثرات واهمها عدم فاعلية نظام الادارة المحلية فى تحقيق الاهداف المنوطة به وظهور البيروقراطية وتفشيها والفشل فى خلق القيادات العلمية والسياسية والاقتصادية . ان هذه العوامل قد تم تقسيمها الى مجموعتين مجموعة عامة تشترك فيها غالبية الدول مثل العوامل التاريخية والجغرافية والسكانية وعوامل خاصة بكل مجتمع مثل التنظيم السياسى السائد ومرحلة التطور الاقتصادى والنضج السياسى وعلاقة الهياكل المركزية بالسلطات المحلية ودرجة التحضر ومدى كفاية الموارد التمويلية للمحليات الخ .

ثانيا : الادارة المحلية فى مصر ، تطورها وعلاقتها بالتخطيط وتوطن المشروعات:

١ — تطور الادارة المحلية فى مصر فى علاقتها بالتخطيط القومى :

استعرض هذا الجزء من الدراسة تطور الادارة المحلية فى مصر منذ عهد محمد على بالتمييز بين مرحلتين ، مرحلة ما قبل الخمسينات

ومرحلة ما بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى الان بالاستناد الى القوانين واللوائح المختلفة الصادرة بشأن تنظيم المحليات وتحديد وظائفها وعلاقتها بالسلطة المركزية . لقد بينت الدراسة انه حتى عام ١٩٧٥ لم تكن المحليات مسئولة الا عن جانب واحد فقط من العملية التخطيطية وهو جانب الاشراف والمتابعة ولم يكن لها اى دور فى اعداد الخطط . وفى السنوات الاخيرة تطور دور المحليات وتطور وظائفها بحيث اصبحت تشمل كل وظائف الادارة تقريبا بما فيها التخطيط . ونظرا لاهمية المحليات فى العملية التخطيطية سواء فى توفير قاعدة البيانات او تحديد الاولويات المحلية ودفع عملية المشاركة فان هناك ثلاث مشكلات مازالت قائمة امام هذا الدور وهى :

١ — مشكلة الربط بين الخطط الافقية (خطط المحافظات) والخطط الرأسية (خطط الوزارات) .

٢ — غياب استراتيجية واضحة لعملية التنمية الاقليمية .

٣ — غياب العلاقة التنظيمية بين هيئات التخطيط الاقليمى والمحليات والمستوى القومى .

٢ — العلاقة بين الادارة المحلية وتوطن المشروعات فى مصر :

فى محاولة لبيان طبيعة هذه العلاقة تناولت الدراسة هذه العلاقة من ثلاث زوايا الاولى تتعلق باحجام المشروعات المراد توطينها وتتعلق الثانية بانشطة الانتاج المادى مركزة مع المشروعات الصناعية واما الزاوية الثالثة فتتعلق بالانشطة الخدمية . ولقد تم ذلك بالاستناد الى القوانين واللوائح المختلفة الصادرة فى مصر والمتعلقة بمجالات الخدمات المختلفة والزراعة وتنمية القرية ومجالات الصناعة والنقل وغيرها . وتقرر الدراسة فى نهاية هذا الجزء ان المحليات مازالت حتى الان لا تلعب الدور الكافى فى اختيار المشروعات وفقا لاحتياجاتها واولوياتها بل تقوم المركزيات بهذا الدور نيابة عنها .

الرابع : الهيكل المكانى للانتاج الصناعى فى جمهورية مصر العربية :

استهدف هذا الجزء تقديم صورة عامة لمؤشرات التحليل المكانى للانتاج الصناعى حسب الانشطة المختلفة وقياس درجات التوطن والتمركز والتخصص المتعلقة بالانشطة الصناعية والانتاج الصناعى فى المحافظات المختلفة وتقديم صورة واضحة لما لحق بالخليط الصناعى من تغييرات خلال الفترة ١٩٧٠/٧١ ـ ١٩٨٠/٨١ . وفيما يلى اهم النقاط التى تناولها هذا الجزء :

١ ـ نبذه تاريخية عن الصناعة التحويلية فى مصر :

عرضت الدراسة موجزا لتطور الصناعة والمعارف الصناعية فى مصر منذ عهد القدماء المصريين وبالتركيز على مجموعة من الفترات التاريخية الهامة فى هذا المجال وأهمها فترة الاحتلال الفرنسى (١٧٩٨ ـ ١٨٠١) وتجربة التصنيع فى عهد محمد على (١٨٠٥ ـ ١٨٤٠) ، وتجربة بنك مصر (١٩٢٠ ـ ١٩٤٠) ، وتجربة التصنيع فى عهد الثورة وبالذات من ١٩٥٢ ـ ١٩٦٧/٦٦ .

وقد انتهى هذا الجزء بتقرير ان هذه التجارب المختلفة قادت حتى نهايتها الى اختلال كبير فى توطن الانشطة الصناعية لدرجة استئثار محافظتى القاهرة الكبرى والاسكندرية بأكثر من ثلثى اجمالى عدد المنشآت الصناعية حتى عام ١٩٦٧ وكذلك الحال تقريبا بالنسبة لاستئثارها بكل من القيمة المضافة وقوة العمل الصناعيتين .

٢ ـ تحليل الهيكل المكانى للانشطة والانتاج الصناعيين فى مصر خلال الفترة ٧١/٧٠ ـ ١٩٨١/٨٠ تبدو اهمية هذه النقطة ليس فقط فى اعطاء صورة تفصيلية لجوانب التوطن الصناعى تتعلق بالانتاج والانشطة النوعية ولكن لبيان التغيرات النسبية التى لحقت هذه الجوانب خلال اكثر من عقد من عقود التنمية فى مصر طبقت فيه سياسة الانتاج التى تقوم

على التشـــجيع المتواصل للقطاع الخاص والمنشآت الصناعية الخاصة • واهم النقاط التحليلية التى ركز عليها هـذا الجزء من الدراسة ما يلى :

(أ) تطور عدد منشآت القطاع الصناعى بجناحية العام والخاص وانتاجيته ودخله وأهميتهما النسبية خلال الفترة موضع الدراسة :

أوضح تحليل هذا التطور ان تزايد عدد المنشآت فى القطاع الصناعى وبالذات فى المنشآت التى تعمل بها اكثر من عشرة عمال قد حـــدث بالاساس فى القطاع الخاص بينما لم تشهد المنشآت العامـــة زيادة تذكـر فى اعدادها خلال هذه الفترة • ورغم التزايـــد الذى حدث فى عدد المنشآت الصناعية بصورة عامة وبرغم تزايـــد معدلات النمو فى الانتاج والدخل بهذه المنشآت الا ان الاهمية النسبيـة لكل من الانتاج الصناعى قد تراجعت فى اجمالى الانتـاج القومى والدخل القومى خلال هذه الفترة التشكل مايزيد قليلا عـن الربع عام ١٩٨١ • والواقع ان هذه الصورة التى ابرزتها الدراسة قد تغيرت الى الاسـوأ منذ مطلع الثمانينات حيث اصبـــح الناتج الصناعى لا يشكل اكثر من ٨ر١٣ ٪ من اجمالى الناتـــج المحلى على ٨٢/١٩٨٣ وفقا لتقرير مجلس الشورى عن سياســـات الاستثمار الصادر عام ١٩٨٥ (١) • ويؤكد هذه الحقيقة تقريـــر البنك الدولى عن مصر عام ١٩٨٦ حيث ذكر ان الاهميـــة النسـبية للقطاع الصناعى اصبحت عام ٨١/١٩٨٢ تشكل فقـط ٢ر١٦ ٪ من جملة الناتج المحلى ، ١٠٪ من جملة الصـــادرات ونحو ١٢ ٪ من جملة القوة العاملة المصرية مقارنـة بنحو ١ر٢٠ ٪ ، ٢٠٪ ، ١٠ ٪ على الترتيب السابق عام ٦٠/١٩٦١ (٢) •

---

(١) تقرير مجلس الشورى عن سياسات الاستثمار فى مصر خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ٨٢/ ٨٣ ، ١٩٨٥ ، ص ١٥٠

(٢) World Bank, Arab Republic of Egypt, Current Economic Situation and Economic Program, Oct, 22,k986, P.27.

(ب) تطور معاملات التوطن والتمركز والتخصص واعادة التوزيع للانشطة الصناعية خلال الفترة ٧٠ — ١٩٨١ .

لم تكتف الدراسة فى هذا الجزء بدراسة هذه المعاملات فى الانشطة المختلفة وحسب المحافظات المختلفة فى الصناعات التحويلية ولكن ايضا ضمت اليها انشطة الصناعات الاستخراجية التى تتم فى محافظات الصحراء . واهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة فى هذا الجزء ما يلى :

١ — ان الانشطة الاستخراجية ممثلة فى انتاج المناجم والمحاجر تتوطن وتتمركز بالاساس فى المحافظات الصحراوية والمحافظات المجاورة لها واهم هذه المحافظات هى البحر الاحمر ومطروح وسيناء واسوان وتستأثر هذه المحافظات بأكثر من ٣٣٪ من جملة الانتاج الصناعى .

٢ — ان الصناعات التحويلية تتوطن وتتمركز بدرجة بالغة فى المحافظات الحضرية وارجعت الدراسة ذلك الى عاملين يتمثلان فى توفير البنية الاساسية وتوفر الاسواق لمنتجات هذه الصناعات . واهم هذه المحافظات الحضرية يتمثل فى القاهرة ، الجيزة ، القليوبية ، الاسكندرية ، دمياط . وتتباين درجات التوطن والتمركز والتخصص من محافظة لاخرى حسب نوع النشاط الاقتصادى وقد ردت الدراسة هذا التباين الى درجة توطن مستلزمات الانتاج وخصوصا الخامات .

٣ — تطور انتاجية المستقبل وانتاجية المنشأة والقيمة المضافة فى الاقاليم والمحافظات :

استعرضت الدراسة صور هذا التطور ليس فقط لبيان مدى تطور كفاءة العمل Labour Effeciency وكفاءة المنشأة Firm Effeciency حسب الانشطة الصناعية فى هذه الاقاليم ولكن لابراز مدى التباين فى مستوياتها من محافظة لاخرى خلال الفترة موضع الدراسة .

٤ - دراسة معامل اعدده التوزيع خلال الفترة :

تم حساب هذا المعامل للانشطة الصناعية المختلفة فى كل محافظة وذلك لبيان مدى التغير الذى لحق الخليط الصناعى فى كل منهما واتضح ان المحافظات التى حدث بها تغير كبير نسبيا هى اسيوط وبقية محافظات جنوب الصعيد يتلوها محافظات القاهرة واقليم الدلتا وشمال الصعيد اما هذا التغير فيكاد يكون مقدما فى المحافظات الصحراوية .

الباب الثانـــى :

التطور التاريخى للتوزيع الاقليمى للاستثمار والانتـــــاج وآثـــاره على البيئـــة

مقدمـــة :

يستهدف هذا الباب من الدراسة رسم صورة واضحة لنمط توزيع وتوطين أهـــم المتغيرات التى تتعلق بالتنمية الصناعية الاقليمية وهى السكان والاستثمار والانتاج والآثـــار البيئيـــة المختلفة المرتبطة بتطور هذا النمط . ولاشك أن رسم هذه الصورة يصبـــح ذا أهمية قصوى فى المساعدة على وضع السياسات الجديدة للتوطن الصناعى فى مصر مستقبلا .

وتنقســم الدراسة فى هذا الباب الى ثلاثة فصـــول هى :

١- الهيكل المكانى للاسكان والاستثمار فى جمهورية مصـــر العربية .

٢- الطلب الاقليمـــى على منتجات القطـــاع الصناعى فى مصـــــر .

٣- النمط الحيزى لأنشطة الصناعات التحويلية وبعض آثاره على نوعيته البيئـــة الطبيعيـــــة فى جمهورية مصر العربية .

وفيما يلى نتناول كل من هذه الفصول على نحو من الايجاز .

الأول : الهيكل المكانى للسكان والاستثمار فى جمهورية مصر العربية .

اعتمدت الدراسة فى هذا الفصل على البيانات المتاحة فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية والسنوية وذلك لاعطاء صورة قياسية لدرجات تمركز الاستثمارات والسكان فى ثلاث نقاط زمنية هى أعوام ١٩٧٦، ١٩٨٠، ١٩٨٣/٨٤ وقد أبرز تحليل هذا الفصـــل ما يلى :

١- الهيكل المكانى للسكان :

تؤكد الدراسة فى هذا الجزء على أن المشكلة السكانية فى مصر ذات وجهيـــــن يتمثل الأول فى الزيادة المستمرة فى أعداد السكان عن طريق استمرار المعدلات السـنوية المرتفعة للنمو ويتمثل الوجه الثانى فى اختلال توزيع هؤلاء السكان على الحيز المصـــرى المتاح . وقد أثبتت الدراسة هذه الحقيقة عن طريق دراسة توزيع السكان بين المناطـــق

الريفية والحضرية أو حسب المحافظات وقامت بحساب معاملات التمركز فى هذه التوزيعات المختلفة وفى توزيع الاقاليم كذلك فى دراسة تمركز السكان فى وحدة المساحة الجغرافية .

ويمكن تبيين ما توصلت اليه الدراسة فى هذا الجزء فى النقاط الثلاث التالية :

(أ) درجات تمركز السكان فى المحافظات المختلفة بين عامى ١٩٧٦ـ١٩٨٥ :

بلغ عدد السكان فى مصر نحو ٧ر٤٦ مليون نسمة عام ١٩٨٥ أمكن ترتيبهم حسب درجة التركز فى أربع مجموعات من المحافظات .

ـ محافظات ذات درجة تركز كثيفة أو مرتفعة وتضم محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية والشرقية والبحيره والاسكندرية والغربية وتستأثر بنحو ٥٥٪ من قيمة عدد السكان . وفسرت الدراسة ارتفاع هذه النسبة بارتفاع تيارات الهجرة الداخلية لها من المحافظات الأخرى .

ـ محافظات ذات درجة تمركز سكانى متوسطة تتراوح فيها درجة التمركز من ٤٪ـ١٨٪ من اجمالى السكان وتضم محافظات كفر الشيخ ودمياط والبحيرة .

ـ محافظات تشتمل على درجة تمركز سكانى منخفضة وتمثلها محافظتا المنوفية والغربية وسبب هذا الانخفاض هو شدة طرد مثل هذه المحافظات للسكان الى محافظتى القاهرة والاسكندرية .

ـ محافظات تتميز بضآلة درجة التمركز ولم يزد نصيبها النسبى فى اجمالى عدد السكان عن ٢٢ر٢٪ وتضم محافظات القناة ومحافظات الصحراء التى تعتبر مناطق شبه خالية من السكان .

(ب) النصيب النسبى للأقاليم المختلفة من اجمالى السكان

بناء على القرار الجمهورى رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ بتقسيم البلاد الى ثمانية أقاليم تخطيطية لكل منها هيئة للتخطيط الاقليمى أصبحت مصر مكونة من الأقاليم القانية الموضحة بالجدول أدناه :

جـــدول رقـــم (١)

الاقاليم التخطيطية لجمهورية مصر العربية منذ عام ١٩٧٧

الاقليـــــم	المحافظـــات المكونـــة لـــه
١ ـ القاهـــرة	ـ القاهرة ـ الجيزة ـ القليوبيـــة
٢ ـ الاسكندريـــة	ـ الاسكندرية ـ البحيرة ـ منطقة النوبارية
٣ ـ قناة السويـــس	ـ بور سعيد ـ الاسماعيلية ـ السويس ـ سيناء ـ الشرقية
٤ ـ الدلتـــا	ـ الدقهلية ـ المنوفية ـ الغربية ـ كفر الشيخ ـ دمياط
٥ ـ مطـــروح	ـ مطـــروح
٦ ـ شمال الصعيد	ـ الفيوم ـ بني سويف ـ المينـــا
٧ ـ أسيـــوط	ـ أسيوط ـ الوادى الجديـــد
٨ ـ جنوب الصعيـــد	ـ سوهاج ـ قنا ـ أسوان ـ البحر الاحمر

المصدر : وزارة التخطيط مشروع الخطة الخمسية ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ ، المجلد التاسع استراتيجية التنمية والتخطيط الاقليمي ، القاهرة ، أغسطس (١٩٧٧) ص ١٠

ولقد أوضحت الدراسة أن اقليم القاهرة يضم نحو ٢٤٫٧٪ من اجمالى السكان عـــام ١٩٨٥ يتكون مباشرة اقليم الدلتا بنصيب نسبته ٢٣٫٦٪ ثم اقليم الاسكندرية بنصيب نسبـــة ١٢٫٩٪ ، اقليم شمال الصعيد بنصيب ١٢٪ واقليم جنوب الصعيد (١١٫٧٪) القنـــال (٩٫٨٪) ، أسيوط (٤٫٩٪) واخيرا اقليم مطروح بنصيب نسبة ٨٪ من جملة السكـــان خلال الفترة المشار اليهـــا .

(حـ) تمركز السكان على وحدة المساحـــة :

أبرزت الدراسة أهم المحافظات ذات الكثافة السكانية المرتفعة والاكثر اد وضاقـــا

فى المناطق المأهولة وأبرزت كذلك مبررات اتباع سياسة وشيدة للتوطن الصناعى والاستثمار الصناعى تجنبا لاستمرار الازدحام مع نقص الحيز المأهول حاليا ٠

وعموما فقد تبين من هذا الجزء مدى التوزيع المحتل للسكان سواء على المستوى الاقاليم المختلفة أو على مستوى المحافظات التى تبلغ نحو ٢٦ محافظة فى مصر بسمتها الدراسة الى خمس مجموعات وفقا لدرجة التمركز السكانى والكثافة على وحدة المساحة ٠

٢ - الهيكل المكانى للاستثمار العام خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤/٨٣ استغرق تحليل هذا الهيكل فى الدراسة مسارا زمنيا يبدأ بعام ١٩٥٧ وحتى نهاية عام ١٩٨٥/٨٤ - معتمدا على البيانات المتاحة عن طريق جهاز التخطيط القومى فى مصر وتوصلت دراسة هذا الجزء الى تأكيد اختلال التوزيع المكانى للاستثمارات الصناعية سواء على مستوى الاقليم أو على مستوى المحافظة وذلك على النحو الذى تبرزه النقطتين التاليتين :

(أ) لازال اقليم القاهرة نسيأثر بالنسبة الكبرى من جملة الاستثمار الصناعى حيث بلغت هذه النسبة نحو ٤ر٤٧٪ من جملة الاستثمار الصناعى البالغة نحو ١٠٠٣ مليون جنيه عام ١٩٨٤/٨٣ ٠ واستأثر اقليم الاسكندرية بنحو ١٧٪ ، وجنوب الصعيد بنحو ٣ر١٢ ٪ وتتوزع النسبة الباقية على الاقاليم الاخرى بنسب تراوحت بين ٣ر٢٪ - ٧ر٦٪ على أن ما بلفت النظر أن هذا التوزيع المختل للاستثمارات الصناعية هو امر قائم منذ عام ١٩٧٥ وحتى نهاية فترة المقارنة وبدرجات متفاوتة بين الاقاليم المختلفة ٠ وقد اظهرت الدراسة هذه الصورة المختلفة بدرجة أوضح فى حالة دراسة الانماط النسبة لاستثمارات الصناعة بالمحافظات ٠

(ب) بصفة عامة تنخفض قيمة المبالغ الاستثمارية المخصصة لمحافظات الوجه البحرى والقبلى ومحافظات الصحراء حيث لايزيد اكبر نسب بشى لاى اكثر من ٨ر٤٪ من جملة الاستثمارات وينطبق نفس الحال على محافظات سيناء والفيوم وبورسعيد ٠

٣ ـ توطن وتمركز السكان والاستثمار خلال الفترة ٧٦ ـ ١٩٨٤ قامت الدراسة فى هذا الجزء بحساب معاملات التوطن والتمركز لكل من الاستثمار والسكان على مستوى كافة الانشطة الاقتصادية وبالتخصيص على مستوى النشاط الصناعى خلال هذه الفترة وقد ابرز هذا الحساب الصورة السابقه من الاحتلالات المكانية لكل من الاستثمار والسكان وبغيب القرد فى المتوسط من جملة الاستثمارات والاستثمارات الصناعية • وتؤكد الدراسة على انه برغم زيادة متوسط نصيب الفرد فى الاستثمارات بصورة مستمرة وان كانت متباينة من اقليم لاخر ومن محافظة لاخرى الا ان الاستثمار الصناعى قد ازداد بصورة اكبر نسبيا فى المحافظات الصحراوية ومحافظات سيناء والسويس يليها محافظات القاهرة والاسكندرية وأسوان ثم تأتى بقية المحافظات فى نهاية الترتيب •

الاسباب العامة للاختلالات المكانية لكل من السكان والاستثمارات الصناعية •

يمكن القول انه هناك ثلاثة أسباب رئيسية لهذه الاختلالات يحضرها فى الاتى :

١ ـ تراجع الاهمية النسبة للقطاعات السلعية فى جملة الاقتصاد القومى خلال الفترة منذ عام ١٩٦٧ وحتى الان وأهمها قطاعا الصناعة والزراعة وقد ادى هذا التراجع النسبى ليس فقط الى تصاعد الاهمية النسبية للقطاعات الخدمية ولكن أيضا الى تدعيم حركات الهجرة الداخلية الى المناطق الحضرية الكبرى فى مصر الامر الذى ساهم فى اذكاء مدة الاختلال المكانى للسكان والاستثمارات •

٢ ـ مجموعة المشكلات العامة التى واجهت التخطيط الاقليمى فى مصر وسياسة التوزيع الاقليمى للاستثمارات منذ بدء الاخذ بأسلوب التخطيط القومى عام ١٩٦٠/٥٩ :

(أ) مشكلات واجهت التخطيط الاقليمى : (١)

وتنحصر هذه المشكلات فى ثلاث :

---

(١) تقرير مجلس الشورى عن سياسات الاستثمار فى مصر ، مرجع سابق ص ص ٣٦ ـ ٣٧

١ ـ عدم اتساق التبعية الوظيفية عن التبعة الادارية للعاملين بوحدات الحكم المحلى وتؤدى هذه المشكلة الى غياب الوضوح لخطوط الاتصال وقنوات بين الجهاز الادارى على المستوى المحلى والوزارة المركزية المسئولة عن النشاط الفنى على مستوى المحافظة طبقا لقانون الحكم المحلى ٠

٢ ـ نقص الموارد المحلية :

ولقد ساهمت قوانين الحكم المحلى المتتابعة فى تدعيم نقص الموارد المحلية حيث قامت هذه القوانين بعملية نقل مستمرة لاختصاصات متزايدة الى الوحدات المحلية دون ان تنقل الى هذه الوحدات الاعتمادات المالية اللازمة لمقابلة لهذه الاختصاصات المتوالية ٠ ان هذه المشكلة يدعمها ايضا تقييد حق المحليات فى الاقتراض لتمويل المشروعات انتاجية لتنفيذ فى نطاقها الجغرافى الا فى حدود ٢٠٪ من جملة ايراداتها السنوية وبشرط الا يجاوز حد المديونية لديها نسبة ٤٪ من جملة موازناتها ٠

٣ ـ تعدد الاجهزة الادارية على المستوى المحلى :

تحتص كل مديرية عامة أو ادارة بالمحافظة بجزئية معينة من نشاط احد القطاعات الاقتصادية أو الخدمية التى لها اهدافها المحددة من قبل الوزارة المركزية المختصة الامر الذى تصعب معه عملية التنسيق بين الاهداف المتكاملة أو عملية التوفيق بين هذه الاجهزة بعرض تنفيذ الاهداف العامة للتنمية المحلية ٠

(ب) مشكلات واجهت التوزيع الاقليمى للاستثمارات ٠

١ ـ غالبية المشروعات الاقتصادية التى تنفذ فى الوحدات المحلية مازالت حتى الان تخطط وتمول وتنفذ من جانب الحكومة المركزية ويكاد يقتصر دور المحليات على انشاء الوحدات الصغيرة التى تمول عادة عن طريق الاعتمادات المركزية والقروض وحصيلة حسابات الخدمات والمجهودات الذاتية للمواطنين وترجع اسباب ذلك الى مايلى : (١)

---

(١) مجلس الشورى ، تقرير عن سياسات الاستثمار ، مصدر سابق ص ص ٣٧ ـ ٣٨

١ ـ تعرض المسار التخطيطى فى التجربة المصرية الى تعرجات على المستوى القومى منذ الاخذ بأسلوب التخطيط من اجل التنمية عام ١٩٦٠/٥٩ الامر الذى كان لهـ الاثر البالغ فى اعاقة التخطيط الاقليمى ان يكون فاعلا فى تحقيق أهداف التنميـة الاقتصادية والاجتماعية ٠

٢ ـ عدم الالتزام بقدر كاف بالاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئة عند تقسيـم الجمهورية الى اقاليم تخطيطية والالتزام اساسا بالتقسيم الادارى وبالتالـى افتقدت هيئات التخطيط الاقليمى لركنى التكامل والموضوعية حتى اذا طلب منها ذلك

٣ ـ قصر مفهوم الاستثمارات الاقليمية على تلك الاستثمارات المنفذة من الجهات التالية :

- دواوين عموم المحافظـات
- جهاز بناء وتنمية القرية المصريـة
- جهات الصناعات الحرفيـة
- وزارة التنمية الشعبيـة

واستأثرت الجهة الاولى عام ٨٣/٨٢ بنحو ٩٧٪ من جملة الاستثمارات الاقليمية فـى حين لم يخصص للجهات الاخرى الا النسبة الضئلة الباقية وبالرغم من ذلك يتميز توزيـع الاستثمارات عموم المحافظات بالاختلال البين وذلك للاتـى :

- ارتفاع النصيب النسبى للمناطق التقليدية للجذب السكانى من الاستثمارات العامة الاقليميـة المنفذة أو المخططة خلال الفترة ٧٨ ـ ١٩٨٧ وتتمثل فى اقاليم القاهرة والدلتا والقنـاة اذ حصلت على نحو ٦٦٪ تقريبا من اجمالى الاستثمارات العامة المنفذة خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ كما خصص لها نسبة مماثلة من جملة الاستثمارات فى الخطة الخمسية ٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ فى الوقت الذى شكل فيه سكان هذه المناطق نحو اكثر من ٥٨٪ من جملة السـكان المقيمين بحصر عام ١٩٨١ ٠

- لم يستخدم التوزيع الاقليمى للاستثمارات اداة فى التمهيد لاعداد خطط اقليمية متكاملة نظرا لزيادة معدل تمركز الاستثمارات فى الاقاليم المشار اليها وهو ما يعقد امكانية الانتقال الى مرحلة التخطيط الاقليمى بمفهومة العلمى الدقيق ٠

الثانـــى : الطلب الاقليمى على منتجات القطاع الصناعى فى جمهورية مصر العربية :

استهدفت الدراسة فى هذا الفصل التعرف على حجم الطلب على السلع الصناعيـــة المختلفة وسيطة ورأسمالية ونهائية سواء على المستوى القومى أو على المستوى المحافظلتـــات المختلفة حتى يمكن تحديد ليس فقط نسب الاكتفاء الذاتى من هذه السلع على المستوى القومى والمحافظات ولكن أيضا للتعرف على مدى التركز لهذا الطلب مكانيا • ومن ناحية اخرى فـــان تحديد هذه البيانات سوف يمكن من التنبؤ بمسيرة الطلب مستقبلا واستجلاء حجمه ونوعه بالنسبه لكل محافظة الامر الذى يعتبر بالغ الاهمية عند رسم سياسات للتوطن الصناعى بمصر أو رســـم خريطة للتوطن متصور الحالة الراهنة للانتاج والاستهلاك من السلع الصناعية •

وينقسم هذا الفصل الى جزئين :

الجزء الاول : يتناول تطور الاستهلاك من السلع الصناعية سواء على المستوى القومـــــى أو المحافظات • وقد استندت الدراسة الى البيانات المتوفرة على المستوى القومى لكل من الانتاج والاستهلاك وبيانات بحوث ميزانية الاسرة بالعينة لتقديـــــر الاستهلاك على مستوى المحافظات • وبالفعل قدمت الدراسة تقديرات الاستهلاك على المستوى المحافظات خلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٨٠ •

الجزء الثانى : اختص بتقدير فجوات الطلب على السلع الصناعية المختلفة اقليميا بالاستناد الى البيانات التى توافرت على المستوى القومى والتى تم تقديرها على مستوى المحافظات وتبدو اهمية هذا الجزء فى تركين من اختيار مواقع الاستثمارات الجديدة اقليميا بناء على اسس رشيدة تأخذ فى اعتبارها الصورة الحالية للفوارق الاقليميـــــة للانتاج والطلب على السلع الصناعيـــة •

وقد أثبتت الدراسة ثلاث حقائق بالغة الاهمية تمثل فى الاتـــى :

١ ـ يتوقف الطلب على المنتجات الصناعية الى حد كبير على توزيعات السكان والتحضر

ومعدلات الاستهلاك المحددة ميزانية الاسرة بالعينة وكذلك على توطن المشـــــروعات المستخدمة للمنتجات الصناعية الوسطية والمعاملات الفنية للانتاج بهذه المشروعات.

٢ ـ يتركز الطلب والاستهلاك من السلع الوسيطة (البترول ومنتجاته ، مواد البنـــاء الصناعات الكيماوية العضوية وغير العضوية والاسمدة ، والورق ولب الورق والصناعات التعدينية المختلفة) في المحافظـــات الحضريـــة .

٣ ـ ان الطلب على السلع النهائية الصناعية (منتجات النسيج والاحذية والسلع المعمرة انما يتوقف في المحافظات على اساس معامل التحضر ومتوسطات استهلاك الفـــــرد ومستويات الدخول في المحافظـــات المختلفـــة .

الثالث : النمط الحيزى للانشطة الظناعات التحويلية وبعض آثاره على نوعية البيئة الطبيعية بجمهورية مصر العربية .

أوضحت الدراسة فى اجزائها السابقة مدى تركز وتوطن الانشطة الصناعية فى مصر فى نفس الحيز الجغرافى الاكثر كثافة للسكان ومن ثم كان لابد من دراسة الاثار الناجمة عن هذا التركز على البيئة الطبيعية فى هذه المناطق وهذا ما اضطلت به الدراسة فى هذا الفصل .

لقد تناولت الدراسة هذا الموضوع من الجوانب التالية :

١ - دراسة الهيكل الحيزى لانشطة الصناعات التحويلية الاكثر اثرا على نوعية البيئة الطبيعية .

وباستخدام المقاييس المختلفة لمعاملات التوطن والتمركز للانشطة الصناعية المختلفة فى كافة المحافظات أوضحت درجات التركز والتوطن للانشطة الصناعية الاكثر تلويثا لعناصر الطبيعة المختلفة من هواء وتربة ومياه فى كل محافظة وتبين ان المدى التالية هى اكثر من الجمهورية تعرضا للانشطة الصناعية الملوثة للبيئة : القاهرة - الاسكندرية - القليوبية - السويس - حلوان - الجيزة - البحيرة . ومن اكثر المدن تعرضا لتلوث الهواء : القاهرة والقليوبية والجيزة والاسكندرية كذلك فان نفس هذه المحافظات بالاضافة الى البحيرة والغربية هى المحافظات الاكثر تلوثا بالمحافظات السائلة وتوقفت الدراسة بأن محافظات القاهرة ، والقليوبية ، الاسكندرية والجيزة سوف تعانى بدرجة خطيرة جدا من مشكلات التلوث الصناعى لكل من المياه والهواء فى المستقبل .

٢ - تناولت الدراسة الاثار البيئية للصناعات التحويلية بمراكز التجمع الصناعى الكبرى بمصر وركزت على مشاكل التلوث الصناعى بمحافظة القاهرة وبخاصة فى منطقة حلوان الصناعية . وفى هذا الصدد تعرضت لآثار الانبعاثات النارية من مصانع الاسمنت والكوك والسماد والقطران والحديد والصلب . وقدمت تحليلا لمعدلات التلوث فى كل من المناطق الصناعية والمناطق السكنية والزراعية مقارنة بالمعدلات المسموح بها وابرزت مخاطر التلوث البيئى الناشىء عن عمليات صرف المخلفات الصناعية من المنشآت المختلفة . وترتيب هذه المنشأت فى احداث التلوث على المحافظات وعلى مياه النيل والبحيرات من جزء تركز الانشطة الصناعية بما فيها تكرير البترول بالقرب من هذه البيئة .

هذا وقد اوصت الدراسة بعدم توطين انشطة صناعية جديدة فى تلك المحافظات التى تعانى حاليا من التلوث مثل محافظة القاهرة والجيزة والقليوبية والاسكندرية وكذلك عدم توطن انشطة صناعية شديدة التلويث للبيئة فى المناطق الزراعية كمحافظات الدلتا .

واخيرا توصى الدراسة باختيار مواقع المشروعات الصناعية الجديدة بناء على القدرة الاستيعابية للمناطق الجغرافية مع مراعاة درجة معاناتها حاليا من التلوث .

الباب الثالث

مقدمات التنمية الصناعية على المستوى الاقليمى

مقدمة :

يعتمد قيام الانشطة الاقتصادية المختلفة ومن بينها النشاط الصناعى على مدى توفر عناصر الانتاج او الموارد اللازمة للقيام بالانتاج فى هذا النشاط او ذاك . وبناء على ذلك فان القرارات المتعلقة بالتوطن الصناعى فى الاقاليم المختلفة لابد ان تعتمد ايضا على الامكانات الموردية لهذه الاقاليم .

ويستهدف الدراسة فى هذا الباب التعرف على عناصر ومقومات توطن الانشطة الصناعية فى الاقاليم المختلفة ممثلة فى الموارد البشرية والموارد الاصلية والزراعة والمائية ومصادر الثروة المعدنية .

ان التعرف على هذه الموارد مجتمعة انما تكمن اهميته فى حقيقة ان التنمية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة هى عملية تستند اساسا الى تكامل الموارد الانتاجية اللازمة . واستنادا الى هذا الهدف يتناول هذا الباب بالدراسة التحليلية الامكانات الاقليمية للمتعلقة بالموارد الانتاجية البشرية والمادية فى اربعة فصول هى :

الفصل الاول : الموارد البشرية

الفصل الثانى : الموارد الارضية والزراعية

الفصل الثالث : الموارد المائية

الفصل الرابع : مصادر الثروة المعدنية

وفيما يلى تتناول هذه الفصول الاربعة تباعا وعلى نحو من الايجاز .

الفصل الاول : الموارد البشـــريـــة

يعتبر توفر عنصـــر العمل من اهم مقومات توطين الصناعـــة اقليميا ومن ثم فقد انصرفت الدراسة فى هذا الفصل الى تقدير قـــوة العمل موزعة حسب النشاط الاقتصادى على المستوى القومى والاقاليم وبين الريف والحضر • كذلك فقد قامت الدراسة بتقدير معدلات النمو لقـــوة العمل حسب التوزيع المشار اليه لكى تعطى صورة واضحة عـــن اســـتيعاب الانشطة الصناعية المختلفة •

وقد اســتندت الدراسة فى تقديراتها على مقدارى السكـــان عامى ١٩٦٠ ، ١٩٧٦٠ وكذلك على بحوث العمالة بالعينة وعـــن التقديرات الاجمالية للسكان وقوة العمل المتاحة بعد عام ١٩٧٦ • وفيما يلى اهم النقاط التى ابرزتها الدراسة فى هذا الفصـــل :

١ ـ قوة العمل الاجمالية ومعدلات نموها ودرجة تمركزها خلال الفتـــرة ٦٠ ـ ١٩٨٥

* ازدادت قوة العمل الاجمالية (١٥ سنة فأكثر) من ٦ر٧ مليـــون عامل عام ١٩٦٠ الى نحو ٩ر٢ مليون عامل عام ١٩٧٦ ثم الـــى نحو ١١ر٦ مليون عامل عام ١٩٨٥ وبذلك يكون معدل النمـــو السنوى فى قوة العمل نحو ٣ر٣٪ سنويا خلال الفترة ٦٠ ـ ١٩٨٥ بينما بلغ نحو ٨ر٢٪ خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥ •

* ظلت المحافظات الحضـــرية تســتأثر بالنصـــيب النسبى الاكبـــر من جمـــعية قوة العمل طوال الفترة وكان اقليم القاهرة وحـــدة يستأثر بنصـــيب نسبى اكبر من ٤٣٪ من جملة قوة العمل حتى

جدول رقم (٢)

قوة العمل ١٥ سنة فأكثر حسب النشاط الاقتصادى
والمحافظة عـــــام ١٩٦٠

بالالـف

النشاط / المحافظة	الزراعه والصيد	الناجم والمحاجر	الصناعه التحويلية	الكهرباء والغاز	التشييد والبناء	التجارة والتمويل	النقل والمواصلات	الخدمات	أنشطه غير كامله التوصيف	اجمالى
القاهرة	١٥ر٧	٧ر٩	٤٨٦ر٧	١٥ر٢	١٧٠ر٦	٢٨٣ر٤	١٦٤ر٥	٥٠٧ر٩	٢١ر١	١٦٧٣ر٠
الجيزة	١٤٥ر٠	٠ر٣	١٧٠ر٩	٥ر٧	٨٠ر٢	١٢٠ر٧	٥٨ر٣	٢٠٩ر٨	١٩ر٤	٨١٠ر٣
القليوبية	١٠٨ر٨	٢ر٦	١٤٣ر٠	٤ر٦	٣٥ر٤	٤٥ر١	٣٦ر٩	١١٢ر٩	٢٣ر٧	٥١٣ر٠
الاسكندريه	٤٠ر١	٣ر٧	٢٦٠ر٣	٨ر٤	٥٩ر٦	١٠٨ر٤	٧٦ر٣	١٦٦ر٤	١٥ر٨	٧٣٩ر٠
البحيرة	٥١٤ر٥	٠ر٩	٨٦ر٧	٤ر٢	٤١ر٢	٥٧ر٢	٢٧ر٨	١٠١ر٩	٧ر٦	٨٤٢ر٠
المنوفيه	٢٥٥ر٠	٠ر٥	٥٦ر٦	٣ر٥	١٦ر٥	٣٢ر١	٢٠ر٦	١١٠ر٧	٥ر٥	٥٠١ر٠
الغربية	٢٦٠ر٤	٢ر١	١٥٥ر٤	٣ر٥	٣٠ر٨	٥٧ر٤	٣٣ر٦	١٤٥ر٦	١١ر٢	٧٠٠ر٠
كفر الشيخ	٣١٧ر٩	٥ر٠	٣٢ر٢	١ر٩	٩ر٥	٣٢ر٢	١٣ر٢	٥٧ر٧	٨ر٠	٤٧٣ر١
دمياط	٥٧ر٦	٠ر٧	٥٩ر٥	١ر١	٩ر٠	٢٠ر٤	٨ر٢	٢٧ر١	٣ر٤	١٨٧ر٠
بلد تهلية	٤٤١ر٧	١ر٧	٩٤ر٧	٧ر٧	٣١ر٩	٧٧ر٥	٣٩ر٦	١٥٦ر٧	٩ر٥	٨٦١ر٠
بورسعيد	٩ر٦	٠ر٢	١١ر١	٠ر٩	٧ر٦	١٥ر٢	٢١ر٤	٣٥ر٤	١ر٥	١٠٢ر٩
الاسماعيلية	٣٨ر٧	٠ر٣	٦ر١	١ر٠	١٣ر٨	١٠ر١	١٣ر١	٢٤ر٩	٣ر٠	١١١ر٠
السويس	٥ر٩	١ر٠	١٢ر٣	١ر١	١١ر٩	٨ر٩	١٠ر١	١٤ر٠	٠ر١	٦٦ر١
الشرقية	٤٦٢ر٢	٠ر٨	٦٣ر٠	٤ر٨	٢٥ر٩	٤٨ر٥	٣٤ر٧	١٥٤ر٣	١٣ر٨	٨٠٨ر٠
قنا سويف	٢٢٧ر١	٠ر٤	٢١ر٧	١ر١	١٢ر٣	٢٣ر٨	١٠ر١	٦١ر٠	٣ر٦	٣٦١ر١
الفيوم	٢٦٦ر١	٠ر٤	٢٩ر١	٢ر٠	٨ر٨	٢٥ر٩	١١ر٦	٥١ر١	٤ر٠	٣٩٩ر٠
المنيا	٤٥٩ر٠	٢ر٠	٣٧ر٥	٢ر٧	١٠ر٩	٤٢ر٣	١٩ر٨	٨٨ر٠	١٩ر٨	٦٨٢ر٠
اسيوط	٣٣٧ر١	٠ر٢	٣٢ر٣	٢ر٦	١١ر١	٤٥ر٠	١٧ر٠	٨٠ر٠	٤ر٨	٥٣٠ر١
سوهاج	٣٧٢ر٣	١ر٢	٢٩ر٩	٢ر٣	٢٠ر٥	٥٢ر٨	١٨ر٢	٧٦ر٩	١٢ر٩	٥٨٧ر٠
قنا	٣١١ر٦	١ر٦	٤٤ر٩	٣ر٧	٢٣ر٥	٤٢ر٨	١٩ر٣	٦٨ر٤	٦ر٣	٥٢٤ر١
اسوان	٥٩ر٩	٤ر٦	١٦ر٣	٤ر٩	٢ر٠	١٧ر٥	١٢ر٤	٤٧ر٦	٤ر٨	١٧٠ر٠
جملة	٤٧٠٦ر٢	٣٣٦٠ر٦	١٨٥٠ر٢	٨٢ر٩	٦٣٣ر٠	١١٦٧ر٢	٦٦٦ر٧	٢٢٩٨ر٣	٢٠٠ر٠	١١٦٣٨ر٧

جدول رقم (٣)

التوزيع النسبى لقوة العمل ١٥ سنة فأكثر

حسب النشاط الاقتصادى فى المحافظات

عام ١٩٨٥

(٪)

النشاط / المحافظات	الزراعه والصيد	المناجم والمحاجر	الصناعه التحويلية	الكهرباء والغاز	التشييد والبناء	التجارة والتمويل	النقل والمواصلات	الخدمات	أنشطة غير كافية التوصيف	أجمالى
القاهره	٠ر٩٤	٠ر٤٧	٢٩ر٠٩	٠ر٩١	١٠ر٢٠	١٦ر٩٤	٩ر٨٣	٣٠ر٣٦	١ر٢٦	١٠٠
الجيزه	١٧ ر٩	٠ر٠٤	٢١ ر١	٠ ر٧	٩ ر٩	١٤ ر٩	٧ ر٢	٢٥ ر٩	٢ ر٤	١٠٠
القليوبية	٢١ ر٢	٠ ر٥	٢٧ ر٩	٠ ر٩	٦ ر٩	٨ ر٨	٧ ر٢	٢٢ ر٠	٤ ر٦	١٠٠
الاسكندريه	٥ر٤٣	٠ر٥٠	٣٥ر٢٢	١ر١٣	٨ر٠٦	١٤ر٦٧	١٠ر٣٣	٢٢ر٥٢	٢ر١٤	١٠٠
البحيره	٦١ ر١	٠ ر١	١٠ ر٣	٠ ر٥	٤ ر٩	٦ ر٨	٣ ر٣	١٢ ر١	٠ ر٩	١٠٠
المنوفيه	٥٠ ر٩	٠ ر١	١١ ر٣	٠ ر٧	٣ ر٣	٦ ر٤	٤ ر١	٢٢ ر١	١ ر١	١٠٠
الغربية	٣٧ ر٢	٠ ر٣	٢٢ ر٢	٠ ر٥	٤ ر٤	٨ ر٢	٤ ر٨	٢٠ ر٨	١ ر٦	١٠٠
كفر الشيخ	٦٧ ر٢	٠ ر١	٦ ر٨	٠ ر٤	٢ ر٠	٦ ر٨	٢ ر٨	١٢ ر٢	١ ر٧	١٠٠
دمياط	٣٠ ر٨	٠ ر٤	٣١ ر٨	٠ ر٦	٤ ر٨	١٠ ر٩	٤ ر٤	١٤ ر٥	١ ر٨	١٠٠
الدقهليه	٥١ ر٣	٠ ر٢	١١ ر٠	٠ ر٩	٣ ر٧	٩ ر٠	٤ ر٦	١٨ ر٢	١ ر١	١٠٠
بورسعيد	٩ ر٣	٠ ر٢	١٠ ر٨	٠ ر٩	٧ ر٤	١٤ ر٨	٢٠ ر٨	٣٤ ر٣	١ ر٥	١٠٠
الاسماعيلية	٣٤ ر٩	٠ ر٣	٥ ر٥	٠ ر٩	١٢ ر٤	٩ ر١	١١ ر٨	٢٢ ر٤	٢ ر٧	١٠٠
السويس	٨ ر٩	١ ر٥	١٨ ر٦	١ ر٦	١٨ ر٠	١٣ ر٥	١٥ ر٣	٢١ ر٢	١ ر٤	١٠٠
الشرقية	٥٧ ر٢	٠ ر١	٧ ر٨	٠ ر٦	٣ ر٢	٦ ر٠	٤ ر٣	١٩ ر١	١ ر٧	١٠٠
بنى سويف	٦٢ ر٩	٠ ر١	٦ ر٠	٠ ر٣	٣ ر٤	٦ ر٦	٢ ر٨	١٦ ر٩	١ ر٠	١٠٠
الفيوم	٦٦ ر٧	٠ ر١	٧ ر٣	٠ ر٥	٢ ر٢	٦ ر٥	٢ ر٩	١٢ ر٨	١ ر٠	١٠٠
المنيا	٦٧ ر٣	٠ ر٣	٥ ر٥	٠ ر٤	١ ر٦	٦ ر٢	٢ ر٩	١٢ ر٩	٢ ر٩	١٠٠
أسيوط	٦٣ ر٦	٠ر٠٤	٦ ر١	٠ ر٥	٢ ر١	٨ ر٥	٣ ر٢	١٥ ر١	٠ ر٩	١٠٠
سوهاج	٦٣ ر٤	٠ ر٢	٥ ر١	٠ ر٤	٣ ر٥	٩ ر٠	٣ ر١	١٣ ر١	٢ ر٢	١٠٠
قنا	٥٩ ر٧	٠ ر٣	٨ ر٦	٠ ر٧	٤ ر٥	٨ ر٢	٣ ر٧	١٣ ر١	١ ر٢	١٠٠
أسوان	٣٥ ر٢	٧ ر٢	٩ ر٦	٢ ر٩	١ ر٢	١٠ ر٣	٧ ر٣	٢٨ ر٠	٢ ر٨	١٠٠
الجملة	٤٠ر٤٤	٠ر٢٩	١٥ر٩٠	٠ر٧١	٥ر٤٤	١٠ر٠٣	٥ر٧٣	١٩ر٧٥	١ر٧٢	١٠٠

جدول رقم (٦)

معامل توطن قوة العمل ١٥ سنة فاكثر عـــام ١٩٨٥

المحافظات / النشاط	الزراعة والصيد	المناجم والمحاجر	الصناعة التحويلية	الكهرباء والغاز	التشييد والبناء	التجارة والتمويل	النقل والمواصلات	الخدمات	أنشطة غير كاملة التوصيف
القاهرة	٠ر٠٢	١ر٦٢	١ر٨٢	١ر٢٨	١ر٩٣	١ر٦٨	١ر٧١	١ر٥٣	٠ر٧٣
الجيزة	٠ر٤٤	٠ر١٣	٠ر٣٢	٠ر٩٨	١ر٨١	١ر٤٨	١ر٢٥	١ر٣١	١ر٣٩
القليوبية	٠ر٥٢	١ر٧٢	١ر٧٥	١ر٢٦	١ر٢٦	٠ر٨٧	١ر٢٥	١ر١١	٢ر٦٧
الاسكندرية	٠ر١٣	١ر٧٢	٢ر٢١	١ر٥٩	١ر٤٨	١ر٤٦	١ر٨٠	١ر١٤	١ر٢٤
البحيرة	١ر٥١	٠ر٣٤	٠ر٦٤	٠ر٧٠	٠ر٩٠	٠ر٦٧	٠ر٥٧	٠ر٦١	٠ر٥٢
المنوفية	١ر٢٥	٠ر٣٤	٠ر٧١	٠ر٩٨	٠ر٦٠	٠ر٦٣	٠ر٧١	١ر١١	٠ر٦٣
الغربية	٠ر٩١	١ر٠٣	١ر٣٩	٠ر٧٠	٠ر٨٠	٠ر٨١	٠ر٨٣	١ر٠٥	٠ر٩٣
كفرالشيخ	١ر٦٦	٠ر٣٤	٠ر٤٢	٠ر٥٦	٠ر٣٦	٠ر٦٧	٠ر٤٨	٠ر٦١	٠ر٩٨
دمياط	٠ر٧٦	١ر٣٧	٢ر٠٠	٠ر٨٤	٠ر٨٨	١ر٠٨	٠ر٧٦	١ر٠٤	٠ر٨٣
الدقهلية	١ر٢٦	٠ر٦٨	٠ر٦٩	١ر٢٦	٠ر٦٨	٠ر٨٩	٠ر٨٠	٠ر٩٢	٠ر٦٣
بورسعيد	٠ر٢٢	٠ر٦٨	٠ر٦٧	١ر٢٦	١ر٣٦	١ر٤٧	٣ر٦٣	١ر٧٣	٠ر٨٧
الاسماعيلية	٠ر٨٦	١ر٠٣	٠ر٣٤	١ر٢٦	٢ر٢٧	٠ر٩٠	٢ر٠٥	١ر١٣	١ر٦٦
السويس	٠ر٢٢	٥ر١٧	١ر١٦	٢ر٢٥	٣ر٣٠	١ر٣٤	٢ر٦٧	١ر٠٧	٠ر٨١
الشرقية	١ر٤١	٠ر٣٤	٠ر٤٩	٠ر٨٤	٠ر٥٨	٠ر٥٩	٠ر٧٥	٠ر٩٦	٠ر٩٨
بني سويف	١ر٥٥	٠ر٣٤	٠ر٣٧	٠ر٤٢	٠ر٦٢	٠ر٦٥	٠ر٤٨	٠ر٨٥	٠ر٨٠
الفيوم	١ر٦٤	٠ر٣٤	٠ر٤٥	٠ر٧٠	٠ر٤٠	٠ر٦٤	٠ر٥٠	٠ر٦٤	٠ر٨٠
المنيا	١ر٦٦	٤ر٠٣	٠ر٣٤	٠ر٥٦	٠ر٢٩	٠ر٦١	٠ر٥٠	٠ر٦٥	١ر٦٨
أسيوط	١ر٥٧	٠ر١٣	٠ر٣٨	٠ر٧٠	٠ر٣٨	٠ر٨٤	٠ر٥٦	٠ر٧٦	٠ر٥٢
سوهاج	١ر٥٦	٠ر١٨	٠ر٣٢	٠ر٥٦	٠ر٦٤	٠ر٨٩	٠ر٥٤	٠ر٦٦	١ر٢٧
قنا	١ر٤٧	١ر٠٣	٠ر٥٤	٠ر٩٨	٠ر٨٢	٠ر٨١	٠ر٦٤	٠ر٦٦	٠ر٦٩
اسوان	٠ر٨٧	٩ر٣١	٠ر٦٠	٤ر٠٨	٠ر٢٢	١ر٠٢	١ر٢٧	١ر٤١	١ر٦٢

الفصل الثانـــى

المـــــوارد المائيـــــة

أوضحت دراسة الموقف العام للموارد المائية الحالية والمستقبلة فى جمهورية مصر العربيـــة يتضح أنها تنحصر فى أربعة مصادر هى مياه النيل ، مياه الصرف ، المياه الجوفيه ، ومياه الأمطـــار وتعتبر مياه النيل المصدر الرئيسى لمياه الرى فى جمهورية مصر العربية وباقى المصادر عدا ميـــاه الصرف ثانوية أى لايمكن الاعتماد عليها وحدها كلية فى التوسع الزراعى الأفقى فى المستقبـــل ، ويبلغ متوسط ايراد النهر عند أسوان حوالى ٨٤ مليار متر مكعب/سنويا يستبعد منه حوالـــى ٣٢ مليار متر مكعب/سنويا يذهب الى مياه البحر المتوسط وبذلك يبلغ متوسط الباقى للاستغـــلال حوالى ٥٢ مليار متر مكعب ماء سنويا يخص منها جمهورية مصر العربية حوالى ٤٨ مليار/ مـــتر مكعب/سنويا وجمهورية السودان تحصل على ٤ مليار متر مكعب سنويا طبقا لاتفاقية السد العالـــى فى عام ١٩٥٩ وتقدر كمية مياه الصرف التى تستغل حاليا فى الرى حوالى ٣ر٤ مليار متر مكعـــب / سنويا . وتبلغ كمية المياه الجوفيه حوالى ٩ر٢ مليار متر مكعب/سنويا ، ٢ر١ مليار متر مكعب سنويا من مياه الأمطار ، وذلك بالاضافه الى حصة مصر من مياه السد العالى والتى تبلغ حوالـــى ٥ر٧ مليار مترمكعب/سنويا يضاف اليها ٣ر٢ مليار متر مكعب سنويا عبارة عن مياه صرف معادة ، أى أن اجمالى الموارد المائية الحالية تبلغ حوالى ٢ر٦٦ مليار متر مكعب سنويا أما عن الموارد المائيـــة المستقبلية فمن المتوقع أن تبلغ حوالى ٢ر١٧ مليار متر مكعب سنويا فى عام ٢٠٠٠ وذلك عن طريـق مشروعات أعالى النيل التى سوف تضيف حوالى ٥ر٩ مليار متر مكعب سنويا حوالى ٥ر٨ مليـــار متر مكعب سنويا عن طريق اعادة استخدام مياه الصرف لاغراض الرى ، وحوالى ٩ر١ مليار مـــتر مكعب/سنويا عن طريق التوسع فى استخدام المياه الجوفيه وقد روعى فى تقدير الموارد المستقبليـــة امكانيات وظروف جمهورية مصر العربية الاقتصادية والاجتماعية .

أما عن الاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية فى جمهورية مصر العربية فتعتبر الزراعـــه أكبر الأنشطة استهلاكا للمياه وتمثل حوالى ٨٠٪ من حصتنا من مياه النيل وتبلغ قيمة احتيـــاج قطاع الزراعه حوالى ٧ر٤٩ مليار متر مكعب سنويا كما تقدر احتياجات مياه الشرب بحوالى ٣ر٣ مليار

متر مكعب سنويا ، أما عن الاحتياجات الغير استهلاكية للمياه من ملاحة وكهرباء وموازنات فتبلغ حوالى ٤ مليار متر مكعب/سنويا ، وبذلك تبلغ اجمالى الاحتياجات المائية الحالية حوالى ٥٩ر٢ مليار متر مكعب/سنويا يضاف اليهم حوالى ٣١ مليار متر مكعب سنويا فى عام ٢٠٠٠ لسد الاحتياجات المتزايده لقطاع الزراعه الذى سيزيد احتياجاته المائيه بحوالى ٢٦ر٧ مليار متر مكعب سنويا وكذلك سوف يزيد الاحتياج من مياه الشرب بحوالى ٣ر٥ مليار/مترمكعب/سنويا ، ومياه الصناعه حوالى ١ر٨ مليار متر مكعب/سنويا فى حين تظل احتياجات الملاحة والكهرباء والموازنات على ماهى عليه الآن .

بدراسة تطور الاستهلاك المائى لمحافظات جمهورية مصر العربية اتضح أن محافظات الوجه البحرى تستهلك حوالى ١٥ر١٩٪ فى زراعة محاصيل العروة الشتوية بينما تستهلك محافظات مصر الوسطى حوالى ٥ر٩٪ ومحافظات مصر العليا حوالى ٥ر٣٪ من اجمالى كمية مياه الرى المستخدمه لزراعة محاصيل العروات الثلاثة خلال الفترة ٦٩/١٩٧٠ - ١٩٨٠ . بينما تمثل قيمة الاستهلاك المائى لمحافظات الوجه البحرى المختلفه فى زراعة محاصيل العروة الصيفية حوالى ٣٨ر٨٪ من اجمالى كمية مياه الرى المستخدمه فى زراعة محاصيل العروات الثلاثة تبلغ قيمة الاستهلاك المائى لمحافظات مصر الوسطى المختلفة فى زراعة محاصيل العروة الصيفية حوالى ٣٣ر٩٪ من اجمالى كمية مياه الرى المستخدمه فى زراعة محاصيل العروات الثلاثة ، تبلغ قيمة الاستهلاك المائى لمحافظات مصر العليا المختلفة فى زراعة محاصيل العروة الصيفية حوالى ١٨ر١٩٪ من اجمالى كمية مياه الرى المستخدمه فى زراعة محاصيل العروات الثلاثه . تبلغ قيمة الاستهلاك المائى لمحافظات الوجه البحرى المختلفه فى زراعة محاصيل العروة النيلية حوالى ٣ر١١٪ من اجمالى كمية مياه الرى المستخدمه فى زراعة محاصيل العروات الثلاثة ، بينما تبلغ قيمة الاستهلاك المائى لمحافظات مصر الوسطى المختلفة فى زراعة محاصيل العروة النيلية حوالى ٣ر٠١٪ من اجمالى كمية مياه الرى المستخدمة فى زراعة محاصيل العروات الثلاثة ، تبلغ قيمة الاستهلاك المائى لمحافظات مصر العليا المختلفة فى زراعة محاصيل العروة النيلية حوالى ١ر١٧٪ من اجمالى كمية مياه الرى المستخدمه فى زراعة محاصيل العروات الثلاثة .

بدراسة تطور الفقد المائى فى زراعة المحاصيل المختلفة اتضح أن فاقد التوصيل من المياه (من الترع الى الحقل) أثناء زراعة محاصيل العروة الشتوية يبلغ حوالى ٢٦٫٤٢٪ من اجمالى كمية المياه المفقودة فى زراعة محاصيل العروات الثلاثة ، بينما يبلغ فاقد التوصيل من المياه (من الترع الى الحقل) أثناء زراعة محاصيل العروة الصيفية حوالى ٦٦٪ من اجمالى كمية المياه المفقوده فى زراعة محاصيل العروات الثلاثة • وتوضح الدراسة أن فاقد التوصيل من المياه (من الترع الى الحقل) أثناء زراعة محصول العروة النيلية حوالى ٧٫٢٨٪ من كمية المياه المفقودة فى زراعة محاصيل العروات الثلاثة •

ويتضح من العرض السابق أن توطين الأنشطة الصناعية يقتضى التنسيق على المستوى القومى بين قطاعات الزراعة والرى والصناعة بشأن التوصل الى التوزيع الأمثل للميزانية المائية المتاحة والممكنه بين قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى والعمل من جانب هذه القطاعات على تلافى الفاقد فى المياه على المستوى الأقليمى والقومى فى الأغراض المختلفة • وبالتالى فان عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتوطن الأنشطة الصناعية فى الأقاليم المختلفة لايجب أن تتم فى غيبة توفر البيانات الكافية عن الميزان المائى الحالى والمحتمل وهو ماإضطلعت به الدراسة فعلا فى هذا الفصل •

الفصل الثالث

الموارد الأرضية والزراعية

تنطلق هذه الدراسة مستندة الى حقيقة أن توطين الأنشطة الصناعية فى الأقاليم الجغرافية المختلفة لابد أن يأخذ فى الحسبان كميات وأنواع المستلزمات الزراعية المختلفة بهذه الأقاليم . وكلما توافرت المدخلات الزراعية اللازمه لنوع معين من الأنشطة الصناعية فى أقليم معين كلما كان ذلك مدعاة لتحبيذ توطين هذا النشاط فى هذا الأقليم.

ولم تقتصر الدراسة فى هذا الفصل على بيان التوزيع الحيزى للأراضى الزراعية والأراضى المستصلحه ولكنها أيضا تناولت توزيع الانتاج من السلع الزراعية المختلفة فى كافة محافظات الجمهورية . ومناطق تركز الأنواع المختلفة من المنتجات الزراعية منذ عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٨٣. ومن أهم النقاط التى أبرزها هذا الفصل مايلى :

(أ) تركز الزراعات : تبين الدراسة أن المحاصيل الشتوية الرئيسية كالقمح والشعير والفول والبصل تتركز فى بعض محافظات الوجه البحرى (البحيرة ـ الشرقية ـ الدقهلية) وكذلك محافظات مصر الوسطى (المنيا ـ الفيوم ـ بنى سويف) وبعض محافظات مصر العليا (أسيوط وسوهاج) . أما المحاصيل الصيفية وأهمها :
الأرز ـ القطن ـ قصب السكر ـ الأذرة الشاميه ـ الرفيعه ـ السمسم ـ الفول السودانى فهى تتركز فى الوجه البحرى فى محافظات الدقهلية ، البحيرة والشرقية ، كفر الشيخ الغربية ، المنوفيه والمنيا والفيوم وبنى سويف ، قنا وأسيوط وسوهاج .

(ب) تركز المساحات المزروعة : وركزت الدراسة هنا على توزيع المساحة المزروعة حسب المحاصيل المختلفة فى كافة محافظات الجمهورية مع بيان المساحات المستصلحه والبور والأراضى المشجرة منذ عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٨ وقد بلغت جميعها مايقرب من ستة ملايين من الأفدنه.

الفصل الرابـــــع

مصادر الـــــثروة المعدنيـــــــة

استمرارا فى عرض مقومات توطن الأنشطة الصناعية فى جمهورية مصر العربية ينصرف هـــــذا الفصل من الدراسة الى عرض وتحليل لقاعدة الموارد المعدنية القائمة والمخزون الجيولوجى منهـــا فى الأقاليم المختلفة من الجمهورية •

وقد استهلت الدراسة هذا العرض بنبذه تاريخية لعمليات استخراج واستغلال المنتجـات المعدنية وفقا لموقع الاستغلال ثم تناولت عرضا لمصادر الثروة المعدنية فى مصر واحتياطيـــــات الخامات المختلفة وأخيرا عرضت الدراسة لأهم المشكلات التى تواجه النشاط التعدينى فى مصـــــر وسبل التخلص من هذه المشكلات أو الحد منها •

أ ـ دراسة تطور الانتاج :

أوضحت الدراسة فى هذا الجزء الصورة التفصيلية لانتاج الخامات المنجميـــــــة خلال الفترة من ٨١/ ٨٢ حتى ٨٤/ ١٩٨٥ وبينت أنه باستثناء عدد قليل من الخامـــات المنجميه فان معظم هذه الخامات يرتفع انتاجها بنسب مرتفعه تتراوح بين ٨٪ ، ٢٥٦٪ خلال هذه الفتره •

ب ـ مدى تنوع القاعدة الموردية :

أبرزت الدراسة أن مصر تتمتع بقاعدة متنوعة من الثروات المعدنية من خـــــلال عرضها للبيانات التفصيلية والخرائط الجيولوجية لكل من مواقع الانتاج والاحتياطى مـــن هذه الخامات التى بلغت نحو أكثر من ٥٦ نوعا وعرضت الدراسة لأهم المسوح الجيولوجيـــة لهذه الخامات فى المحافظات المختلفة • وأهم ماأبرزته الدراسة فى هذا الجزء مايلى :

ـ ازداد مجموع المحاجر المرخص باستغلالها من ٦١١ عام ١٩٦٥ الى نحـــــو ٩٨٤ محجرا عام ١٩٧٧ وتضم الرمال البيضاء ، الزلط ، حجر الجير ، حجر الرمـــــل ،

الدولوميت ، الجبس ، البازلت ، باستر ، رخام ، جرانيت ، بالاضافه الى الخامات الأخرى .

- بلغ مجموع مناجم الخامات المرخص بالبحث عنها واستغلالها عام ١٩٨٠ نحو ٢٩٦ منجما مقارنا بنحو ٩٤ منجما عام ١٩٧١ وتضم خامات الفوسفات ، الحديد ، المنجنيز ، الكاولين ، الفحم ، كوارتز ، بنتونيت ، تلك ، فلسبار ، طينه دياتومية ، فلوسبار ، أسبستوس ، مايكا ، ماجنزيت الكروم ، باريت ، جرافيت ، أكاسيد الالوان ، زبرجد ، كورندم ، شبه ، جالينا ، قصدير ، ذهب ، بيرل . هذا بالاضافه الى أنواع الكبريتات والأملاح المختلفه .

- أبرزت الدراسة أن مصر تستخدم نحو أكثر من ٣٠ نوعا من خامات المناجم فى الأنشطة الصناعية القائمة فعلا فى مصر لايعنى ذلك أن هذه القاعدة المورد فيه المتنوعه تقدم أساسا للنهضه الصناعيه فى مصر وواقعا قويا لتوطين الأنشطة الصناعية مستقبلا . وقد وفرت الدراسة قاعدة هامة من البيانات المتعلقه بانتاج واستخدام المنتجات المعدنية المختلفة فى الأنشطة الصناعية القائمه فى مصر بالاضافه الى بيانات الصادرات المختلفه من هذه المنتجات .

٣ - أبرزت الدراسة أهم المشكلات التى يعانيها النشاط التعدينى والمنجمى فى مصر وأهمها :

- مشكلات مالية : تنشأ عن الحاجه الى تكثيف رأس المال فى هذه الأنشطة فى ظل عدم توفر النقد الأجنبى وقصور الاعتمادات اللازمه لتهيئة البنية الاساسية مثله فى وسائل النقل ، مصادر المياه والطاقه والاسكان والتشييد ... الخ) .

- مشكلات فنية : مثله فى ندرة العمالة الفنيه والماهرة اللازمة للعمل فى هذا النشاط وذلك فى ظل ضآلة التدريب وهجرة الكوادر الفنيه ، تخلف وسائل الانتاج وتدنى المستوى الفنى والتكنولوجى فى طرق البحث أو الاستغلال .

ـ مشاكل ادارية : تتعلق بافتقاد الارتباط المتبادل بين قطاع الصناعة وقطاع التعدين فى استراتيجية التنمية ، عدم التنسيق بين احتياجات الانتاج والتصدير ... الخ .

٤ ـ عرضت الدراسة تصورا لاطار العام لسياسات تنمية واستخدام مصادر الثروة المعدنية فى مصر وأبرز الملامح لهذا الاطار المقترح تتلخص فى الآتى :

ـ ضرورة مسايرة ماتوصل اليه العلم فى طرق البحث والاستغلال .

ـ الربط بين توطين الأنشطة الصناعية وفقا لامكانات الانتاج الحالية والمحتملة لانتاج النشاط التعدينى فى الأقاليم المختلفة .

ـ تشجيع النشاط التعدينى بزيادة دور مساهمة القطاع الخاص والجمعيات التعاونية والعمل وفقا لبرنامج فنى طويل الأجل لتنمية النشاط التعدينى فى الأقاليم المختلفة .

ـ انشاء مجلس أعلى للتعدين ومجالس أقليمية .

ـ وضع سياسة تسعير ملائمة لدفع النشاط التعدينى وتبنى سياسة ملائمة للتصدير والاستيراد للمنتجات المعدنية .

الباب الرابـــــع

تعتبر البنية الرئيسية أهم الركائز التى يستند اليها الهيكل الاقتصادى للدولة ولا يمكـــن أن تتحقق النتائج المرجوه من مشروعات التنمية الاقتصادية من مختلف القطاعات مالم يتبعهـــــا مشروعات للنهوض بالبنية الأساسية مثل الطاقة والكهرباء ، والاسكان والبناء والنقل والمواصـــلات والتعليم والخدمات الصحية .

وينصرف هذا الباب الى دراسة هيكل البنية الأساسية للتنمية الصناعية وتوزيعهـــــا الاقليمى لاستجلاء ملامـح أوضاع هذا الهيكل على عملية التوطن الصناعى فى مصر وبناء على ذلـــك يتضمن هذا الباب الفصول التالية :

١ ـ مصادر الطاقة المصرية وهياكلها الارتكازية .
٢ ـ قطاع التشييد والاسكان .
٣ ـ النقل والتوطن الصناعى فى جمهورية مصر العربية .
٤ ـ التعليم الأساسى على مستوى المحافظات فى جمهورية مصر العربية .
٥ ـ مستوى الخدمات الصحية فى جمهورية مصر العربية .

وفيما يلى نتناول هذه الفصول تباعا وعلى نحو من الايجاز .

الفصل الأول

مصادر الطاقه المصرية وهياكلها الارتكازية

ترتبط مشكلة التركز الصناعى على مستوى الحيز الجغرافى فى مصر ارتباطا وثيقا بالتباين الاقليمى فى توزيع مصادر الطاقة المتاحة وهياكلها الاساسية • ولقد نجم عن هذا الوضع مشكلات مختلفه تتعلق بالاسكان والمرافق والمواصلات وغيرها • وتنطلق هذه الدراسة استنادا الى هدف رئيسى لها لايقتصر على التعرف على نمط التوزيع الاقليمى لمصادر الطاقة ولكن أيضا التعرف على آثار هذا النمط التوزيعى توصلا الى امكانية تلمس السبل الكفيلة بتنمية مصادر الطاقة المتاحة والمحتملة وتوزيعها اقليميا على النحو الذى يكفل لصانعى السياسات الاقتصادية أن يتخذوا قرارات التوطن الصناعى بناء على أسس علمية • ونعرض فيمايلى لأهم النقاط التى شملتها الدراسة فى هذا الجزء على نحو من الايجاز :

١ - مصادر الطاقة الأولية المتاحة فى مصر وتوزيعها الاقليمى

أبرزت الدراسة أن مصر تتمتع بوفرة فى مصادر الطاقة الأولية المتجددة • أما المصادر غير المتجددة قد لاتشكل وفرة تتصف بالبقاء لأجل طويل • وقد تناولت الدراسة التطور التاريخى لانتاج وتمركز كل من نوعى الطاقة متجددة وغير متجددة ودعمت الدراسة بكثير من الجداول الاحصائية والخرائط الجيولوجية •

٢ - الملامح الرئيسية لتطور انتاج واستخدام البترول والغاز الطبيعى :

عرضت الدراسة فى هذا الجزء تطور انتاج الزيت والغازات الطبيعية بصورة اجمالية ثم قامت بعرض توزيع لهذا الانتاج فى كل من سيناء والصحراء الشرقية وخليج السويس والصحراء الغربية • وأوضحت الدراسة أن الغاز الطبيعى أكثر هذه المصادر نمو عام ١٩٨٣ مقارنا بعام ١٩٨٢ حيث بلغ معدل النمو السنوى نحو ٤ر١٧٪ يتلوه الزيت الخام بمعدل ٣ر٩٪ ثم المتكثفات بمعدل ٩٪ وأما البوتاجاز فبلغ معدل النمو

السنوى نحو ٣ر٥٪ كما استعرضت الدراسة تطور انتاج معامل التكرير من المنتجات البترولية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٣ والتى بلغت فى مجموعها نحو ٢ر١٧ مليون طن متري عام ١٩٨٣ مقارنة بنحو ٢ر٣ مليون عام ١٩٧٠ واختتمت الدراسة فى هذا الجزء بعرض الكميات المنقولة من الزيت والغاز الطبيعى والمنتجات البترولية عبر وسائل النقل المختلفة .

٣ - تطور الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية والغاز الطبيعى :

أوضحت الدراسة أن اجمالى الاستهلاك من المنتجات البترولية المختلفة قد ازداد من نحو ٥٨٥٠ ألف طن عام ١٩٧٠ الى نحو ١٧٤١٨ ألف طن عام ١٩٨٣ أى بنسبة زيادة تقترب من ثلثى الاستهلاك الكلى عام ١٩٧٠ وبمعدل سنوى لايقل عن ١٥٪ ومن ناحية أخرى قامت الدراسة بتوزيع الاستهلاك على القطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة من انتاج السولار والمازوت والغاز الطبيعى خلال الثلاث سنوات الأولى من الثمانينات ثم عرضت توزيعا آخر لاستهلاك بعض هذه المنتجات حسب الحقول المنتجة . وأهم مايبرزه هذا الجزء هو ذلك النمو المرتفع فى معدلات استهلاك عناصر الطاقة غير المتجددة مما يسترعى نظر المخططين بشأن وضع السياسات اللازمه ليس فقط لترشيد هذا الاستهلاك ولكن لتوسيع نطاق المسوح والاكتشافات البترولية حتى يمكن الوفاء مستقبلا بالاحتياجات من هذه المنتجات والقطاعات الاقتصادية المختلفة .

٤ - الملامح الرئيسية لتطور انتاج واستخدام الطاقة الكهربائية :

تناولت الدراسة موضوع الطاقة الكهربائية من جانبى العرض والطلب فمن ناحية العرض أبرزت الدراسة تمتع هذا المنتج بامكانية اعتماد توليده من مجموعة مصادر مختلفة متاحة فى مصر كالوقود الطبيعى والوقود النووى ومصادر الطاقة الهيدروليكية المائية والشمسية ونظرا لأن هذا النوع من الطاقة غير قابل للتخزين فان نواحى مستمرة لابد أن تؤخذ فى الاعتبار بين قدرات الانتاج والاحتياجات . ثم قامت الدراسة بعرض البيانات المتعلقة بتطور القدرة المركبة والطاقة الكهربائية المولدة والاحمال القصوى خلال

الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٤ وتطور شبكات النقل وسعة محطات المحولات وأطوال الخطوط الكهربية مع الجهود المختلفة وتطور استخدام الطاقة خلال هذه الفترة وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية فى مصر .

٥ - عرضت الدراسة مجموعة من السياسات التى يجب تبنيها من جانب المخطط لترشيد استخدام الطاقة وتنمية مصادرها فى مصر وتتعلق بأربعة مجالات مختلفة هى :

١- المنهجية المتكاملة فى تحديد موازنات الطاقة على المستوى القومى والقطاعى والاقليمى .
٢- ترشيد استخدام الطاقة .
٣- الدعم وسياسات تسعير الطاقة .
٤- الآثار الايجابية والسلبية للتباين الاقليمى فى توزيع مصادر الطاقة وهياكلها الأساسية .

وفيما يتعلق بالآثار الايجابية لتوزيع مصادر الطاقة وهياكلها الارتكازية فقد عرضت الدراسة لأهم الايجابيات فى الآتى :

- استطاعت مصر الافادة من الخصائص الهيدرولوجية فى انشاء محطات التوليد العملاقة فى جنوب الصعيد وانشاء شبكات الجهد الفائق ٢٢٠ ك . ف وكان لذلك آثاره التنموية الواضحه على جنوب الصعيد سواء فى توطين بعض الأنشطة الصناعية الهامة كصناعة الأسمدة وصناعة الالومونيوم أو فى قيام المجتمعات العمرانية الجديدة المرتبطة بهذه الأنشطة الصناعية .

- أدى تركز معظم محطات توليد الكهرباء الحرارية فى الدلتا الى امكانية تغطية الدلتا بالشبكة الكهربائية الموحدة جهد ٢٢٠ ك . ف وتنمية المجتمعات الريفية فى هذه المنطقة .

- يساعد انتشار الشبكه الكهربائية الموحدة للجمهورية الى امتداد العمران وقيام مشروعات استصلاح واستزراع الأراضى ويقدم امكانية بالغة لتوطين الأنشطة الصناعية فى الأقاليم المختلفة .

ـ ساعد توفر مصادر الغاز الطبيعى فى بعض المناطق من انشاء صناعة الأسمدة كما هو فى طلخا وفى قيام مصانع الأسمنت والطوب الطفلى فى منطقة القاهرة والقناة .

وفيما يتعلق بأهم السلبيات الناجمه عن تباين توزيع مصادر الطاقة وتركها فى المدن الكبرى :

ـ التركز الصناعى وهياكله الأساسية والهياكل الأساسية لقطاع الطاقة فى المدن الكبرى مما كانت له الآثار السلبية على مشاكل الاسكان والمواصلات والمرافق والهجرة المتزايده من المناطق الريفية الى القطاع الحضرى .

ـ خلو الصحراء الشرقية والغربية من محطات توليد الكهرباء المركزيه مما يؤخر امكانات نموها ويعوق عملية توطين الأنشطة الصناعية أو العمران الحضرى بها .

ـ عدم الاستفادة من الميزات المرتبطة بنقل الطاقة الكهربائية فى تعمير المناطق الصحراوية ولازالت هناك حاجه للتنسيق بين اختيار مواقع انشاء المحطات الكهربائية الكبيرة واختيار مواقع المشروعات الصناعية الكبيرة الكثيفة فى استخدام الكهربائية .

ثانيا : قطاع التشييد والاسكان

تنبع أهمية هذا القطاع فى الاقتصاد القومى ليس فقط من كونه قطاعا ديناميكيا لارتباطاته الأمامية والخلفية ببقية القطاعات فى الاقتصاد القومى ولكن لكونه أيضا متغيرا مستقلا فى تحديد معدل النمو الاقتصادى لتأثيره المباشر على معدلات الاستثمار وتنفيذها فى كافة الأنشطة الاقتصادية التى تتداخل معه .

ويتضمن هذا القطاع كافة المقاولين الذين يقومون بتنفيذ أعمال البناء والاسكان أما انتاجه فيتمثل فى جميع الأعمال المنفذه بواسطة من المبانى السكنية والتشييدات . وطبقا لوزارة التخطيط فان انتاج هذا القطاع يتمثل فى الاستثمارات التى تم اقرارها فى شكل تشييدات ومبانى فى كل قطاع ، وماتم تنفيذه من أعمال الصيانه والترميمات للرصيد القائم من المبانى والتشييد كما

يضم أيضا مايقوم به قطاع المقاولات من نشاط فى تركيب المعدات والآلات للمشروعات التى يتطلب الأمر فيها ذلك (١) .

وقد عنيت الدراسة فى هذا الجزء بالتعرف على أهم ملامح ومؤشرات ومشكلات هذا القطاع وطاقاته القومية والأقليمية باعتباره عاملا فعالا فى مجموعة مقومات التوطن الصناعى .

وفيما يلى أهم النقاط البارزة التى تناولتها الدراسة :

١ ـ قطاع التشييد والاسكان والاقتصاد القومى :

يبلغ متوسط النصيب النسبى للقطاع كمكون من مكونات الاستثمار نحو ٤٥ الى ٥١٪ من جملة الاستثمار على المستوى القومى وهو من القطاعات المستوعبة للعمالة فى مصر Labour Intensive Technology كما يعتبر قطاعا وسطا لصناعة المهارات والمعارف الفنية رغم أنه لايضم سوى نسبة ٥٪ من اجمالى القوى العاملة كلهم تقريبا من الذكور يعمل منهم نحو ٧٠٪ فى المحافظات الحضرية وتضم القاهرة والاسكندرية نحو ٤٠٪ من اجمالى عمالة هذا القطاع . وأخيرا فان انتاج هذا القطاع بلغ نحو ٩٪ من جملة الانتاج القومى عام ١٩٧٩ .

ويوضح الجدول التالى رقم ( ) تطور الانتاج والقيمة المضافة والأجور والانتاجية فى قطاع التشييد والبناء من ٥٩/١٩٦٠ ـ ٨٠/١٩٨١ :

٢ ـ أعمال قطاع البناء والاسكان والتشييدات الصناعية على مستوى المحافظات :

يوضح الجدول رقم ( ) توزيعا لأعمال القطاع موزعة على القطاع العام والقطاع الخاص المنظم والقطاع الاستثمارى . ويتضح من هذا التوزيع أن النسبة الكبرى من حجم الأعمال المنفذه فى القطاع عام ٨٢/١٩٨٣ تنصرف الى نشاط الاسكان فى كل

---

(١) قارن :

وزارة التخطيط : الاطار العام للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الصورة القطاعية .

جدول رقـــم ( )

تطور أهم المؤشرات الاقتصادية لقطاع البناء والاسكان خلال

الفترة ٥٩/ ١٩٦٠ ـ ٨٠/ ١٩٨١

القيمة بالمليون جنيه والعمالة بالألف)

البيان	السنوات ٥٩/٦٠	٦٤/٦٥	٧٠/٧١	١٩٧٥	٨٠/٨١ مبدئى
عدد المشتغلين بالألف	١٨٥	٢ر ٣٤٥	٠ر ٣٥٤	٤ر ٤٤٧	٦٨٠
اجمالى الانتاج	١٠٢	٠ر ١٨٦	٢ر ٢٥٥	٠ر ٥٩٠	١٧٩٠
اجمالى القيمة المضافة	١ر ٤٧	٦ر ٩٢	٤ر ١٢١	٩ر ٢١٤	٠ر٧٦١
الرقم القياسى لاسعار مواد البناء	١٠٠	٠ر ١١٥	٨ر ١٣٣	٥ر ٢٠٩	ـ
اجمالى الانتاج بالاسعار الثابته	١٠٢	٧ر ١٦١	٧ر ١٩٠	٢ر ٢٨١	ـ
متوسط انتاجية المشتغل	٦ر ٢٥٤	٣ر ٢٦٨	٩ر ٣٤٢	٣ر ٤٨٠	٤ر٢٦٣٢
اجمالى الاجور	٩ر ٢٩	٧ر ٥٣	٢ر ٦٥	٠ر ١٣٥	٦ر٣٧٤
متوسط أجر المشتغل (جنيه)	٦ر ١٦١	٦ر ١٥٥	٢ر ١٨٤	٢ر ٣٧٦	٩ر٥٥٠

المصدر: المؤتمر الثامن للاقتصاديين المصريين ، مايو ١٩٨٢ ، نقلا عن :

الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء ، دراسة سوق العمل فى قطاع البنـــــاء والتشييد ، يونيو ١٩٨٥ ، ص ٤٥ .

جدول رقم ( )

نسبة العمل موزعا على نوعيات المشروعات لكل قطاع عن عام ٨٢/ ٨٣ من واقع استمارات الاستبيان للعينات (نسب مئوية)

بيان المشروعات	قطاع عام	قطاع خاص (منظم)	قطاع استثمارى	الجملة
مشروعات الاسكان	١٧٪	٤٤٪	٧٢٪	٢١٪
مشروعات صناعية	١٧٪	٧ ٪	٩ ٪	١٦٪
مبانى عامة	١٢٪	٢١٪	٥ ٪	١٢٪
أعمال ومرافق	١٣٪	١٠٪	٩ ٪	١٣٪
طرق وكبارى	١٩٪	٩ ٪	٢ ٪	١٨٪
استصلاح أراضى	٧ ٪	١ ٪	٢ ٪	٦ ٪
مشروعات أخرى	١٥٪	٨ ٪	١ ٪	١٤٪
الاجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء ، دراسة سوق العمل فى قطاع البناء والتشييد ، مصدر سابق ، ص٩٠.

من القطاعين الخاص والاستثمارى (٤٤٪ ، ٧٢٪ على الترتيب) وتصل هذه النسبة نحو ١٧٪ فى القطاع العام . وتحظى المشروعات الصناعية بنحو ١٦٪ من جملة أعمال القطاع وتصل نسبة مشروعات الاسكان والمبانى العامه والمرافق نحو ٤٦٪ من اجمالى أعمال القطاع عن نفس العام ١٩٨٣.

هذا وتتضمن الدراسة توزيعا للهيكل المكانى لأعمال التشييد الصناعى فى المحافظات منذ عام ١٩٧٥ ومن عام ٨٣/ ١٩٨٤ ويتضح من هذا التوزيع استئثار المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحرى بالنسبة الكبرى من أعمال القطاع فى هذا المجال . كما أوضحت الدراسة توزيعا مماثلا موزعا بين القطاعين العام والخاص لجميع المحافظات منذ بداية السبعينات وحتى بداية الثمانينات . وتؤكد الدراسة أن اختلال توزيع هذه الأعمال انما يرجع الى تركز الصناعة وتركز السكان فى المحافظات الحضرية كما سبقت الاشارة فى الأجزاء السابقة من الدراسة .

٣ ـ الاسكان وتوزيعه ومشكلاته :

استجمعت الدراسة فى هذا الجزء قدرا كبيرا من البيانات التى مكنت من تقدير عدد من المؤشرات والاستنتاجات الهامه نوجزها على النحو التالى :

١ـ رتبت الدراسة مجموعة المحافظات التى تتميز بارتفاع الكثافة السكانية للكم٢ وبناء على ذلك طالبت بضرورة مراعاة تفادى توطين المشروعات الصناعية الجديدة فى هذه المحافظات وأهمها ، القاهره والجيزه والاسكندرية ضمن تسع محافظات .

٢ـ قدرت الدراسة الاحتياجات من الوحدات السكنيه اللازمه للمشتغلين فى الصناعة بحوالى ٢٠٠ ألف وحدة سكنيه تبلغ نحو نصف احتياجات الاسكان الكلية خلال الفترة ٨١/ ١٩٨٤.

٣ـ قدرت الدراسة احتياجات الاسكان بالمحافظات المختلفة خلال الفترة من ١٩٨١ـ٢٠٠٠ باستخدام نسبة التحضر وطالبت بضرورة اعادة التوزيع النسبى للطلب على الاسكان خلال هذه الفترة .

٤ـ تراوحت النسبة من جملة المبانى التى تتصل بشبكة عامة لمياه الشرب نسبة تراوحت بين ٥٨٪ ـ ٨٥٪ فى محافظات القاهره والاسكندرية والسويس ودمياط وألدقهلية والغربية وتراوحت النسبة المئوية من المبانى التى تتصل بشبكة الكهرباء بين ٦٤٪ ـ ٩٦٪ فى محافظات القاهره والاسكندرية وبورسعيد والسويس ودمياط والشرقية وكفر الشيخ والغربية والاسماعيلية والجيزه والوادى الجديد وسيناء وذلك عام ١٩٧٦ ٠ وهذه النسب هى أكبر من المتوسط لاجمالى الجمهورية وكذلك الحال فيما يتعلق بتوزيع شبكة المجارى ولنفس هذه المحافظات وان كان مدى النسبة قد تراوح بين ٣١٪ ـ ٦٣٪ من اجمالى المساكن ٠

٥ـ أكدت الدراسة أن جميع المحافظات فى حاجة الى توسعات اضافية فى الطاقة الانتاجية من مياه الشرب كما حددت نوع الصناعات التى تحتاج الى كميات كبيرة واضافية من المياه وهى صناعات الحديد والصلب ، الصناعات المعدنية ، الدباغه والجلود ، الكيماويات ، الصباغه والتجهيز ٠

٤ـ مشكلات قطاع البناء والتشييد :

يمكن حصر أهم مشكلات قطاع البناء والتشييد بناء على ماجاء بأجزاء هذا الفصل ودراسة سوق العمل التى قام بها جهاز الاحصاء فى الآتى :

١ـ عدم كفاية الحجم المتاح من القوى العاملة والفنيه الماهرة والمدربه وقد حددت الخطه الخمسية العجز فى الاحتياجات خلال سنوات الخطة ٨٢/٨٣ ـ ٨٦/٨٧ بنحو ٣٤٠٫٧ ألف عامل وتزداد هذه المشكلة نتيجة لهجرة الكفاءات والعمالة من هذا القطاع الى القطاعات الأخرى فى الداخل أو الى البلاد البترولية ٠

٢ـ عدم كفاية العرض المتاح من مواد البناء مع محدودية القدرة على الاستيراد ٠

٣ـ يقتصر قطاع البناء والاسكان الى التوازن بين معدلات الأجور ومعدلات الانتاجية ٠

٤ـ مازالت مراكز التدريب فى جهاز البناء والاسكان قاصرة عن الوفاء باحتياجات القطاع رغم زيادة عدد هذه المراكز بحيث فيها المدارس الثانوية الصناعية من ٢٤ مركزا عام ١٩٧٥ الى نحو ٣٥ مركزا عام ١٩٨٣ وزيادة عدد المتدربين من ٤٧٥٧ الى ١٢٩٣٢ فى هذين العامين ٠

الفصل الثالث

النقل والتوطن الصناعى فى جمهورية مصر العربية :

يأتى قطاع النقل والمواصلات فى مقدمة الانشطة الاقتصادية التى تدعم كفاءة الهياكل الاساسية فى زيادة درجة التشابك الاقتصادى فى المجتمع ، وعلى النحو الذى يدفع بمعدلات التنمية قدما . وتتضح علاقة هذا القطاع بتوطن المشروعات الصناعية من خلال تأثير نفقات النقل والتخزين على التكلفة الكلية للانتاج التى تبلغ فى كثير من الاحوال نحو ٤٢٪ من جملة التكلفة . كما يؤدى توطن المشروعات بعيدا عن الاسواق او مناطق الاستخدام ليس فقط الى نشوء الفاقد الاقتصادى من السلع نتيجة لفقدان جزء من وزن المنتج أو تعريضه للتلف ولكن أيضا الى ارتفاع تكلفة الطاقة أو تعذر الحصول على الانواع الارخص نسبيا منها . وقد أوضحت الدراسة فى هذا الفصل تلك الجوانب المختلفة لضرورة توطن المشروعات الصناعية عند مصادر المواد الاولية والطاقة أو عند مراكز الاستخدام .

ويعرف نشاط النقل حسب درجة شموله لانشطة النقل والاتصال المختلفة والتى تتحدد بناء على البيانات المتاحة عن هذه الانشطة المتعددة ، ورغم ذلك قدمت الدراسة تعريفا لهذا النشاط الاقتصادى بأنه ذلك النشاط الذى يتعلق بحركة الاشخاص واتصالهم وحركة البضائع والمواد من مكان لاخر وتوفير الوسائل المختلفة التى من شأنها تجميع الموارد الاقتصادية من أماكن انتاجها أو وجودها الى مناطق الاستخدام او الاسواق الامر الذى يترتب عليه خلق المنافع الزمنية والمكانية . لهذه الموارد . وفيما يلى أهم ماتناولته الدراسة وما توصلت اليه من نتائج :

١ـ امكانات وسائل النقل المختلفة وتطور اساطيل النقل :

تناول هذا الجزء توزيع الاستثمارات الى قطاع النقل وتدفقات البضائع الكلية على وسائل النقل وحتى عام ١٩٨٢ . وبعد أن عرض تطورا لاساطيل النقل وتوزيع انواع

الوسائل المختلفة على محافظات الجمهورية عامى ١٩٨١ ، ١٩٨٢ عرض تطورا لاطول شبكات الطرق وكثافتها بالنسبة للسكان / كم ومتوسط نصيب الفرد من الاستثمارات واختتم التحليل بمناقشة استثمارات النقل الموزعة فى الخطة الخمسية ٨٢/٨٣ ـ ٨٦/١٩٨٧ مع تدعيم التحليل بالخرائط التوضيحية لشبكات النقل .

٢ـ تكاليف النقل حسب الوسيلة ونوع المنتج من السلع :

قدم هذا الجزء تحليلا لتكلفة النقل حسب نوع المنتج ووسيلة وأبرز التحليل تفرقة بين متوسط التكلفة والتكلفة الحرية والتكاليف المالية والتكاليف الاقتصادية ثم قارن ذلك كله بالايرادات المتوسطة والايرادات الحرية للانشطة التى تم توفير البيانات التفصيلية عنها وأهمها نشاط النقل بالشكك الحديدية .

٣ـ نشاط النقل المتعلق بالتجارة الخارجية :

وتمثل الهدف من التحليل فى هذا الجزء بيان كفاءة الموانى المختلفة سواء من ناحية الطرق والارصفة أو التخزين والشحن وبيان حركة البضائع المشحونة والمفرغة بموانى الجمهورية .

٤ـ المشاكل والاهداف بناء على التحليل الوارد فى اجزاء الدراسة المختلفة :

قدمت الدراسة تحديدا لاهم المشكلات التى يعانيها قطاع النقل والتى تحد من فعالية فى خدمة أهداف التوطن الصناعى وكذلك حددت الاهداف التى لابد أن تسعى اليها السياسات الحالية والمستقبلة لخدمة هذا الغرض .

أ ـ المشكلات:

بالرغم مما أبرزته الدراسة من تطورات ايجابية متعددة فى قطاع النقل والمواصلات فى مصر وخاصة فى السنوات الاخيرة الا أنها قامت برصد المشكلات التالية :

١- عدم وجود شبكات نقل مترابطة وخاصة فيما يتعلق بنقل الخامات المعدنية من الاقاليم المختلفة الى مناطق الاستخدام وتعتبر هذه المشكلة أحدى الاعتبارات الاساسية التى يجب أخذها فى الحسبان عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالتوطن الصناعى .

٢- تضارب الخطط المتعلقة بنشاط النقل : وأرجعته الدراسة الى عدم التنسيق بين الوزارات المختلفة والهيئات التى تنظم هذا القطاع وعدم الشمول المميز للقرارات المتخذة من جانبها .

٣- تعثر برامج الصيانة والاحلال والتجديد .

٤- عجز الموانى المصرية عن الوفا باحتياجات التجارة الخارجية وأرجعت الدراسة هذا العجز الى :

- افتقار الموانى الى اعمال التطهير والاصلاح والصيانة .
- عدم كفاية طاقة أرصفة الموانى وانخفاض معدل انتاجيتها .
- صغر الطاقة التخزينية بالموانى بالنسبة لحركة البضائع الداخله والخارجة
- عدم انتظام ورود البضائع وهو ما يسبب مشكلة التكدس .
- صعوبة وتعقد الاجراءات الادارية المتعلقة بشحن وتفريغ البضائع .

٥- غياب تحليل مناسب للتكلفة والعائد لمعظم برامج الاستثمار فى انشطة النقل المختلفة

٦- معاناة مرفق السكك الحديدية من اختلال واضح بين الايرادات والتكاليف ويؤشر هذا على كفاءة تشغيل هذا المرفق .

٧- اهمال صيانة الطرق والتراخى فى الاصلاح وعدم الالتزام بالمواصفات القياسية فى الانشاءات الى الحد الذى لم تعد فيه كثير من الطرق بقادرة على اداء الغرض من انشائها .

ب : الاهداف والتوصيات:

تتمثل الاهداف الرئيسية فى ضوء المشكلات السابقة فى ضرورة العمل على توفير التناسب بين طاقات وخدمات النقل والمواصلات والتخزين واحتياجات المجتمع منها على النحو الذى يلبى الحاجة الى تخفيف الكثافة السكانية فى المدن الكبرى وتعمير المدن الجديدة ومنطقة سيناء والمناطق السياحية ولا يخفى أن تحقق هذه الاهداف ، ان هو الا دعما لامكانيات توطين الانشطة الصناعية فى هذه المناطق وتجنبا للتوطن الصناعى فى المناطق المزدحمة أو مناطق التركز الصناعى الحالى ولذلك قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها :

توصيات عامة :

تتعلق بالبدائل التكنولوجية والتنظيمية لانشطة النقل المختلفة التى تؤدى فى مجملها الى رفع كفاءة وطاقة النقل فى مجموعة والمحافظة على أو زيادة أصوله الانتاجية ومن أهمها :

- مراجعة برامج الاستثمارات بصفة دورية على النحو الذى يؤدى الى تنسيق الانشطة المختلفة وتكاملها .
- التشغيل بالكفاءة العضوى مع تخصيص الوسيلة طبقا لنوع المنتج .
- تنفيذ سياسة سعرية ملائمة للانشطة المختلفة .
- تصحيح هيكل التقلبات المختلفة على المستوى القومى .

- توصيات خاصة بالسكك الحديدية :

وتتعلق هذه التوصيات برفع مستوى الكفاءة الحالية لهذا النشاط والتخلص من الاختلالات التى يعانى منها واهمها :

- اعطاء هذا النشاط أولوية فى خطط النقل .
- تعديل التعريفة على النحو الذى يقضى على العجز بين الايرادات والتكاليف .
- اجراء التوزيع الامثل للتدفقات بين وسائل النقل لتقليل العجز المالى وتحقيق ايرادات كامنة لدفع هذا القطاع نحو زيادة طاقاته .
- تعديل نظام النقل الحالى للبضائع .

توصيات خاصة بالنقل النهرى والنقل على الطرق :

- تعديل أسلوب تشغيل الكبارى والاهوسة .
- تجهيز المراسى بمعدات الشحن والتفريغ .
- صيانة الطرق المتهالكة وصيانة الطرق الفرعية .
- التركيز على الطرق الو التى تربط المناطق النائية بالوادى وزيادة الاستثمار فى هذه الشبكات .
- وضع برنامج على المستوى القومى يستهدف معدلات للنمو فى طاقات هذين النشاطين بما يلبى اهداف تحسين التوزيع الحالى للسكان وتوطين الانشطة الصناعية فى الاقاليم المختلفة . ويتم ذلك عن طريق :

أ - تحسين الاختلال فى توزيع الاستثمار بين الانشطة المختلفة لقطاع النقل والاختلال بين الاستثمار فى الهياكل الثابتة والاستثمارات الاخرى فى كل نشاط .

ب - تحسين الاختلال بين المساهمات النسبية فى الانتاج الاجمالى للانشطة المختلفة للنقل والتركيز على الانشطة التى تدفع عملية توطين الانشطة الصناعية بصفة رئيسية .

جـ - تصحيح هيكل الاستثمارات فى انشطة النقل المختلفة وخاصة الاستثمارات الثابتة وعلى النمو الموضح فى الجدول التالى :

جدول رقم ( )

أ ـ قيمة وهيكل الاستثمارات فى أنشطة النقل والمواصلات خلال الفترة

١٩٧٧ ـ ٨١ / ١٩٨٢

بيان / النشاط	جملة الاستثمارات بالالف جنيه	النصيب النسبى للنشاط (%)
السكة الحديد	٨٢١٢٨٥	٢٢ر٤
النقل على الطرق	٦٨٩٦٨٠	١٨ر٨
النقل النهرى	٦٤٣١٩	١ر٨
النقل بالانابيب	٦١٤٤٥	١ر٧
النقل البحرى	١٩٦٧٠٤	٥ر٤
النقل الجوى	٢٥٣٥٢٦	٦ر٩
المواصلات السلكية واللاسلكية	٤٨٧٧٤٩	١٣ر٣
البريد	١٠٩٣٨	ـر٣
التخزين	٢٢٧٩٦٠	٦ر٢
قناة السويس	٨٤٩٦١٨	٢٣ر٢
الاجمالى	٣٦٦٣٢٢٤	١٠٠

ب ـ الاستثمار فى الهياكل الثانية بالالف جنيه ٧٧ ـ ١٩٨٢/٨١

	جملة الاستثمار بالالف جنيه	النصيب النسبى للنشاط %
النقل بالطرق	٢٣٩٩٥٨	٦ر٦ %
النقل البحرى	١١٣٢٨٣	١ر٣ %
النقل الجوى	٨٠١٩	٤ر٢ %
الاجمالى	٤٤٢٢٦٠	١ر١٢ %

المصدر : وزارة التخطيط : تقارير المتابعة السنوية .

الفصل الرابع : التعليم الاساسى على مستوى المحافظات

يعتبر قطاع التعليم أحد القطاعات الرئيسية ذات العلاقه الوطيدة ليس فقط بعملية توطن الانشطة الصناعية فى الاقاليم المختلفة ولكن أيضا بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة التخلف وبذلك فقد اعتبرته الدراسة أحد قطاعات البنية الاساسية لانشطة التوطن الصناعى ومحددا لعملية التوطن فى مصر ٠

وغنى عن القول أن كفاءة العامل ومستوى انتاجيته يتوقفان الى حد كبير على مستوى تعليمه ومهارته المعارف العلمية والفنية التى اكتسبها وهذا مايعطى لقطاع التعليم أهمية قصوى فى زيادة مستوى الانتاجية والكفاءة فى الانشطة الاقتصادية المختلفة بصفة عامة وفى الانشطة الصناعية بصفة خاصة ٠

وفى مصر يضم النشاط الصناعى نسبة مرتفعة نسبيا من الاميين بلغت فى تعداد ١٩٧٦ نحو ٤١ ٪ من جملة الافراد ذوى النشاط وتراوحت بين ١٢٪ ٥ ٤٠ ٪ فى كثير من فروع الصناعات التحويلية والاستخراجية [1] ورغم اعتماد الانشطة الصناعية على خريجى ليس فقط المراحل العامة ولكن أيضا خريجى المراحل الفنية وعلى الاخص الثانوى الصناعى ٥ مراكز التدريب والتأهيل ومراكز اعداد الفنيين الا أن هذه الدراسة تنصب على مرحلة التعليم الاساسى والتى تعتبر أهم مرحلة بالنظر الى نسبة الامية السابق الاشارة اليها وسوف تركز على محالة التصرف على احتياجات كل محافظة من مدخلات التعليم المختلفة وربطها بسياسات التوطن الصناعى ٠

وبناء على ذلك فقد تناولت النقاط التالية :

١ — علاقة التعليم بالتوطن الصناعى والتقدم التكنولوجى

وتناولت الدراسة فى هذا الجزء أهم المشكلات والاجتمالات فى عرض

العمل التى تعانى منها الاقاليم نتيجة لهجرة الكفاءات والفقر الحالى فى توفير العمالة الخاصة ببعض المهن والحرف اللازمة لعملية التنمية الصناعية ٠

٢ ـ نظرة عامة على التعليم الاساسى وهيكلة فى مصر :

تعرضت الدراسة لهذا الهيكل بمراحله المختلفة وأوضحت السلبيات التى أفرزتها سياسات التعليم المتبعة على هذا الهيكل وأهمها :

- عدم كفاية السنوات الست للمرحلة الابتدائية لاعداد مواطن أو مشتغل يستطيع أن يسهم بفاعلية فى العملية الانتاجية ٠
- الاهتمام بتحصيل المعارف النظرية فى مرحلتى التعليم الابتدائى والاعدادى واهمال النواحى التطبيقية ٠
- عدم استمرارية الربط بين التعليم والعمل وذلك فى المحاولات التى قامت بها الدولة كالمدرسة الفنية او الاعدادية الفنية ٠

وفى هذا الجزء أيضا أبرزت الدراسة اهمية البعد الاقليمى للتعليم الاساسى والحالة الراهنة للتعليم الاساسى فى مصر وتبين عدد المدارس المطبق فيها هذا النوع قد ازداد من نحو ٥٠ مدرسة عام ١٩٧٨/٧٧ ـ الى نحو ٦٥٧ مدرسة عام ١٩٨١/٨٠ ٠

٣ـ تطور التعليم الاساسى فى مصر على مستوى المحافظات :

ولم تقتصر الدراسة على بيان تطور أعداد التلاميذ أو الفصول أو ـ المدارس والمعلمين بشكل اجمالى ولكن تناولت توزيعاتها جميعا على مستوى المحافظات وعرضت للارقام القياسية لتطور اعدادها منذ عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٨٥ واستنجست فى نهاية هذه النقطة أهم المشكلات التى تصاحب التعليم الاساسى فى مصر وهى :

ـ مشكلة الاستيعاب والامية ، مشكلة التأخر الدراسى والرسوب واسبابها الاقتصادية والاجتماعية وتلك الاسباب المتعلقة بقطاع التعليم نفسه .

٤ـ الفوارق الاقليمية للمؤشرات الاساسية للتعليم :

وتعتبر الدراسة أن هذه النقطة من الاهمية بمكان أمام اتخاذ قرارات توطين الانشطة الصناعية وحتى تؤخذ الاعتبارات المتعلقة بهذه المؤشرات عند توطين الصناعات المختلفة فى المحافظات أو الاقاليم فتناولت نسبة الامية فى المحافظات المختلفة وترتيب المحافظات استنادا الى هذا المؤشر كذلك تناولت توزيع هذه النسب فى المحافظات بين الذكور والاناث ونسب التسرب بين الاناث والذكور واسبابها فى المحافظات المختلفة والمراحل المختلفة للتعليم الاساسى . كما تناولت أيضا توزيع المعلمين فى مراحل التعليم الاساسى فى المحافظات واعداد الفصول وكثافتها أيضا حتى عام ٨٤/١٩٨٥ .

٥ـ السياسات القومية التى اتبعت لمواجهة مشاكل التعليم :

ومن هذه السياسات ما يتعلق برفع نسب الاستيعاب والحد من مشكلة التسرب والنقص فى اعداد المعلمين الخ . وابرزت الدراسة الجوانب المضيئة فى كل سياسة منها لتخلص الى مجموعة من التوصيات أهمها :

ـ ضرورة صياغة اهداف التعليم الاساسى فى ضوء متطلبات التنمية الاقليمية وسياسات التوطن الصناعى .

ـ تعديل السلم التعليمى على النمو الذى يربط التعليم باحتياجات التنمية فى الاقاليم والمحافظات المختلفة .

ـ ربط فلسفة التعليم باسلوب التنمية مع ما تقتضيه ذلك من مراجعة النظم التعليمية المختلفة .

٦ـ تنمية المشاركة الشعبية والجهود الذاتية لانشاء مزيد من المدارس والفصول الجديدة على النحو الذى يوازى مشكلة الأمية والتسرب وزيادة فعلية التعليم الأساسى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة والتمكين من توطين الانشطة الصناعية بصفة خاصة .

مؤشر عدد السكان لكل ممرض ، مؤشر عدد الصيدليات والمعاهد الصحية ، عدد الأسرة /ألف من السكان ، عدد المستشفيات العامة ـ وحدات الخدمات الطبية خاصة وخاصة والوحدات الريفية والمكاتب والمجموعات الصحية وتبدو أهمية هذا الجزء من الدراسة في أنه استعرض هذه المؤشرات في محافظات الجمهورية جميعا ليتبين قدر الفوارق في هذه المؤشرات من محافظة لاخرى ومن اقليم لآخر .

٥ـ المشكلات المؤثرة على المستوى الصحي في مصر :

حددت الدراسة هذه المشكلات في نقص سوء التغذية في الانفاق مع الخدمات الصحية ، القصور في مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي سواء على المستوى القومي والاقليمي وعرض تحليلا هاما للبيانات المتعلقة بهذه المشكلات .

٦ـ نتائج وتوصيات الدراسة :

بناء على التحليل الوارد في هذا الفصل فقد أثبتت الدراسة مجموعة من النتائج والتوصيات :

ـ أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة :

ـ تدني نصيب المواطن المصري من المؤشرات الصحية المختلفة وتباين النصيب النسبي في المحافظات المختلفة من هذه المؤشرات عام ١٩٨٥ ـ

ـ تواضع نصيب المواطن المصري نسبيا من المقاييس العامة للصحة وتباين هذه الانصبة في المحافظات المختلفة .

ـ تباين الانصبة النسبية في المحافظات المختلفة من الخدمات الصحية ومراكزها وسوء توزيع الخدمات الصحية بين المحافظات .

ب ـ أهم التوصيات في الدراسة :

ـ زيادة الاعتمادات المخصصة للخدمات الصحية بهدف تقليل الفوارق الاقليمية .

الفصل الخامس

مستوى الخدمات الصحية بمحافظات جمهورية مصر العربية :

استكمالا لعرض مكونات التنمية الاقليمية والتوطن الصناعى فى مصر تناولت الدارسة فى هذا الجزء موقف الخدمات الصحية فى محافظات الجمهورية تلك الخدمات التى تتوقف عليها الى حد كبير امكانية زيادة انتاجية الفرد والمجتمع على النحو الذى يؤدى الى زيادة معدلات التنمية بصفة عامة . وأهم ماتناولته الدراسة فى هذا الجزء مايلى :

١ــ عرض للمفاهيم المتصله بالصحه :

ومن هذه المفاهيم : الرعاية الصحية ــ الخدمات الصحية ــ المقاييس العامة للصحة ومؤشرات الخدمة الصحية .

٢ــ الصحة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطور النظام الصحى فى مصر :

وفى هذه النقطة أبرزت الدراسة العوامل التى تتوقف عليها صحة المواطن أو المشتغل والتى لاتتعلق فقط بالنواحى الطبية والدواء وغيره ولكن أيضا :

ــ وسائل الصرف الصحى وتوفر المياه النقية ــ الغذاء الكافى ــ المسكن الجيد ــ النظافة الصحية وأعقب هذا الجزء عرض التطور نظام الخدمات الصحية فى مصر بين القطاع العام والخاص .

٣ــ المستشفيات الصحية وبرامج الرعاية الصحية فى الريف :

لبيان المستوى المحلى للخدمات الصحية تعرضت الدراسة لتقسيم هيكل هذه الخدمات بين الوحدات الصحية الريفية ، المراكز الصحية الريفية والوحدات المجمعة المستشفيات القروية وأوضحت أهم البرامج المتعلقة بتقدير هذه الخدمات على المستوى المحلى .

٤ــ الأوضاع الراهنة لمؤشرات الخدمة الصحية :

ومن أهم هذه المؤشرات : نسبة عدد السكان لكل طبيب ــ نسبة عدد السكان / طبيب صيدلى ، طبيب أسنان ، ومؤشر صيدلى / ١٠٠٠٠ من السكان

ـ تنمية الجهود الذاتية فى مجالات الخدمات الصحية وزيادة أعداد الوحدات الريفية .

ـ التوسع فى خدمات التأمين الصحى والخدمات الصحية المدرسية .

ـ التركيز على توفير الخدمات الصحية الوقائية .

ـ توزيع الانفاق الصحى القومى حسب أولويات المحافظات الاكثر تضررا والانشطة الاقتصادية والصناعية الأكثر تضررا كذلـــك .

الباب الخامس

سياسات التوطن الصناعى اقليميا واستخدام النماذج الرياضية فى تحقيقها :

مقدمة :

بعد تناول الصورة الراهنة لملامح التوطن الصناعى فى مصر وبيان المقومات الرئيسية لتوطين الانشطة الصناعية اقليميا يجئ هذا الباب من الدراسة ليتناول موضوعين فى غاية الأهمية يتمثل الأول فى دراسة لتحليل سياسات التصنيع والبعد الاقليمى لها ويتعلق الموضوع الثانى باستشراف امكانية استخدام النماذج الرياضية فى عملية توطين الانشطة الصناعية وعلى ذلك يتناول هذا الباب الفصلين التاليين :

الأول : سياسة التوطن الصناعى اقليميا .

الثانى : بناء النماذج واستخدامها فى التوطن الصناعى .

الفصل الاول : سياسات التوطن الصناعى اقليميا :

يبدأ هذا الجزء من الدراسة باستعراض التقسيم القطاعى للانشطة الصناعية موزعة بين القطاع العام والخاص كما يتناول موقع التخطيط الاقليمى فى سياسات وخطط التصنيع خلال الفترة ٥٧/٦٠ — ٨٦/١٩٨٧ والاثار المترتبة على تلك السياسات من خلال استعراض أهم القضايا التى يتم وضعها فى الاعتبار عند اعداد استراتيجية ثم توجه الدراسة الى مناقشة بعض المؤشرات الهامة فى تحليل القاعدة الاقتصادية للاقاليم التخطيطية فى مصر ومن بينها معاملات التوطن والتخصص والتمركز وأهم النقاط التى تناولها هذا الجزء يمكن حصرها على النحو التالى :

١ — ملامح قطاع الصناعة والتعدين فى جمهورية مصر العربية .

وأهم ما ابرزه هذا الجزء بعد استعراض الانشطة الصناعية المختلفة لكل من القطاعين العام والخاص تتمثل فى أن الكثافة الرأسمالية لمشروعات القطاع العام مازالت اكبر منها فى القطاع الخاص وأن الانشطة الصناعية الخاصة تتميز ليس فقط بانخفاض الكثافة الرأسمالية ولكن أيضا تتميز بأنها وحدات صغيرة فى الغالب .

٢ — موقع التخطيط الاقليمى فى سياسات وخطط التصنيع خلال الفترة ٥٧/٦٠ — ٨٦/١٩٨٧ . وأكدت دراسة هذا الجزء أنه برغم ماتقرر من وضع عديد من الخطط الاقتصادية والاجتماعية الا انه لم يؤخذ فى الاعتبار البعد المكانى والتنمية الاقليمية مما أثر بذلك على تركز الصناعية فى المحافظات الحضرية على النحو الذى اصبح سمة مميزة فى أوضاع وملامح الصورة الحالية للقطاع الصناعى بجناحية العام والخاص وأهم البرامج والخطط التى قامت الدراسة بتحليلها اقليميا هى :

- برنامج التصنيع الاول ١٩٥٧ — ١٩٦٠
- الخطة الخمسية ٥٩/٦٠ — ٦٤/١٩٦٥ .
- خطة ١٩٧٨ — ٨١/١٩٨٢ .
- خطة ٨٢/٨٣ — ٨٦/١٩٨٧ .

٣ - أهم القضايا التى لم تلق الاعتبار الكافى فى حفظ التنمية :

١- الاهتمام بالصناعات الصغيرة .

٢- التنسيق بين التوطن الصناعى والسكانى .

٣- البعد المكانى للاستثمارات .

وترتب على هذه المشكلات كثير من الآثار السلبية أهمها :

١- اقامة مشروعات باحجام لاتحقق الكفاءة .

٢- اقامة مشروعات لايتوفر لها مستلزمات الانتاج وقد عزز ذلك مشكلة الطاقة العاطله فى كثير منها .

٣- اقامة مشروعات صناعية دون تنسيق مع جهات الاشراف التى يتداخل المشروع مع اختصاصاتها .

٤- الاعتماد على خامات محلية غير مناسبة .

٥- اقامة مشروعات بتكاليف استثمارية أكبر من المدرج لها بالخطه .

٦- سوء اختيار مواقع بعض المشروعات .

٤ - بعض مؤشرات تحليل القاعدة الاقتصادية للأقاليم :

وتمثلت هذه المؤشرات فى مجموعة من المعاملات أهمها معاملات التوطن ، معاملات التخصص ، معاملات التمركز وتتفق الدراسة فى هذا الجزء مع ماتوصلت اليه الدراسة فى بعض أجزائها السابقة من تحيز توطن الانشطة وتمركزها وتخصصها فى صالح المدن الحضرية والمدن الكبرى على حساب المحافظات الأخرى فى الصعيد أو المحافظات الصحراوية .

٥ - توصيات الدراسة

تختلف هذه التوصيات بناء على التحليل الوارد فى أجزائها المختلفة فى الآتى :

- وقف استمرارية التمركز الصناعى فى الاقاليم الحضرية .
- ضرورة تهيئة المناخ الاستثمارى المناسب وتحفيزه فى الاقاليم الريفية .
- ضرورة الخروج بالتنمية الى الصحراء والمناطق غير المأهولة .

واختتمت الدراسة بعرض تصور لكيفية تنفيذ هذه المقترحات بالاستناد الى القاعـــــدة الموردية فى كل اقليم من أقاليم الجمهورية .

الفصل الثانـــــى

بناء النماذج واستخدامها فى التوطن الصناعـــــــى

يستهدف هذا الجزء من الدراسة شرح القواعد العامه الخاصة بالنماذج وكيفية بنائهـــا وتصنيفهـــا ثم ينتقل الى مناقشة استخدام النماذج الرياضية فى اختيار المواقع المناسبة لاقامـــــة الانشطـة الصناعية المختلفة واختتمت الدراسة بعرض لمحددات استخدام أسلوب الأمثلية لتوطـــين الصناعة ، ويمكن عرض أهم النقاط التى تناولتها الدراسة بشكل موجز كالآتى :

١ــ تعريف النموذج وبياناته .
٢ــ التصنيفات المختلفة للنماذج وطبيعة الأدوات المستخدمه فى بناء النماذج .
٣ــ النطاق الزمنى للنموذج وتقسيم النماذج وفقا لمستوى التحليل وحسب أسلوب الحل .
٤ــ المتغيرات الخارجية والداخلية للنموذج .
٥ــ النماذج الخاصة بالتوطن الصناعى .
٦ــ محددات استخدام أسلوب الأمثلية لتوطين الصناعة وقد حددتها الدراسة فـــــى ثمانية محددات هى :

١ــ تحديد الشكل الخاص بدالة الهدف .
٢ــ افتراض سيادة التخطيط الأمثل على المستوى القومى .
٣ــ ضرورة دراسة الموارد الداخلية ودراسة تفصيلية وتوزيعاتها .
٤ــ ضرورة ازالة الصعوبات المادية والمالية والفنيه .
٥ــ توفر الامكانات الحسابية .
٦ــ تحديد الفترة الخاصة بخطة التوطن الصناعى .
٧ــ التحديد القاطع للمواقع .
٨ــ مراجعة التقديرات والمؤشرات المستخدمة أولا بأول .

وفى ضوء هذه المحددات طالبت الدراسة بمجموعة من التوصيات بشأن تذليل حـــــدة المحددات السابقة بغرض تمكين قرارات التوطن الصناعى أن تتم على أسس علمية دقيقه .

مطبعة معهد التخطيط القومى
القاهرة